

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا)

ضمان السلم والأمن الإقليميين والدوليين من خلال صرح قائم على التعددية.

ومن المثبط للهمة حقاً ألا نرى تقدماً يذكر نحو القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، وبالرغم من حذف الجزء المتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى مؤخراً - الأمر الذي يمثل انتكاسة حقيقية - ترى كمبوديا أن على الدول الأعضاء أن تواصل جهودها لتحليل قضايا نزع السلاح المختلفة في ضوء الوضع الدولي الراهن.

ونتطلع إلى المنظمة وإلى اللجنة هذه لمواصلة توفير المحفل اللازم الذي يمكن للدول الأعضاء من خلاله تهيئة المناخ الدولي المطلوب لمواجهة التحديات التي يثيرها نزع السلاح الكامل. وقد ثبت بالفعل أن التعددية المعززة تدعم دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية. ولذلك، علينا جميعاً أن نعمل يداً بيد بروح التعددية لتعزيز المعايير العالمية بغية القضاء جماعياً على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٥ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

السيد ويديا (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، وبالنيابة عن وفدي، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيساً، وأن أهنئ أعضاء اللجنة الأولى أيضاً. ونحن على ثقة من أن خبرتكم السياسية ومهارتكم الدبلوماسية ستقودان لجتتنا إلى إحراز نجاحات جديدة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لأتقدم بخالص التهنية إلى السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على إسهاماته الهامة في مختلف القضايا المتعلقة بترع السلاح والأمن. كما أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

لقد التزمت كمبوديا دوماً بقضية السلم والأمن الدوليين. ونؤمن إيماناً قوياً بتعددية الأطراف، أي أنه ينبغي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وبينما تتمتع كمبوديا بالسلام والعودة إلى الحياة الطبيعية، ما زال يتعين على شعبنا أن يكافح ضد تركة الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة التي تخلفت عن حروب الماضي وصراعاته. وتهدف الحكومة الملكية إلى تطهير كمبوديا من جميع الألغام الأرضية بحلول عام ٢٠١٢. وفضلاً عن ذلك، فيلبي جانب الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي اعتمدها الأمم المتحدة، اعتمدت حكومتنا إزالة الألغام الأرضية بوصفه هدفاً إنمائياً إضافياً للألفية في كمبوديا.

إن الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء تولد عدم المساواة. واستمرار ذلك المأزق سيزيد من تأجيج الصراعات حتماً. ونظراً لسهولة استخدام الأسلحة الصغيرة وتوفرها، فقد أصبحت السلاح المفضل للمحاربين اليوم. وكمبوديا، البلد الخارج من الصراع، تتفهم تماماً أهمية جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدميرها وتسجيلها بشكل منهجي سليم. وقد نفذت حكومتنا ستة مشاريع وطنية لتحقيق تلك الأهداف، إلى جانب ما تبذله من جهود لضمان التخزين الآمن للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والبحث عن المخزونات المخبأة.

وثمة تركيز خاص على برنامج "الأسلحة من أجل التنمية"، الذي تقدم من خلاله الحوافز للمجتمعات المحلية للإبلاغ عن المخزونات غير القانونية والتعاون في جمعها وتدميرها. وتشمل الحوافز توفير منشآت تعليمية محسنة وأدوات زراعية ملائمة. ونتيجة لذلك، تم جمع وتدمير ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة. وفضلاً عن ذلك، نفذت برامج توعية على مستوى الدولة تشجيعاً للمشاركة العامة.

وشنت الحكومة الملكية الكمبودية أيضاً حملة تشريعية للسيطرة على الأسلحة الصغيرة والمتفجرات.

وهناك أداتان هامتان لبناء عالم ينعم بالسلام والاستقرار، أي نزع السلاح والتنمية. ومن خلال التحكم في الظروف المختلفة التي تزيد من احتمال نشوب الصراعات المسلحة، يمكن توفير الموارد وتخصيصها لأنشطة أخرى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل، فإن السياسات والاستراتيجيات التنموية السليمة تؤدي دوراً هاماً في جهود القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتهيئة مناخ معزز للأمن على المدى البعيد.

وإذ نشارك في هذا النقاش، أود أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزام كمبوديا الثابت بالأهداف النبيلة لترع السلاح العام والكامل. وينبع هذا الالتزام من الآلام والمعاناة التي كابدها الكمبوديون طوال ٢٤ عاماً. وكمبوديا تؤمن إيماناً راسخاً بأن المزيد من الأسلحة لن يجعل العالم أكثر أمناً. ونزع السلاح، شأنه شأن أي بند آخر في جدول أعمالنا اليوم، لا يمكن معالجته بشكل منفرد؛ فثمة ضرورة ملحة لمعالجة نزع السلاح على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية.

ولهذه الأسباب، صدقت مملكة كمبوديا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتؤيد كمبوديا تعزيز القانون الدولي، ويشمل ذلك، في جملة أمور، الصكوك الرئيسية للحد من سباق التسلح، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونشعر بالأسف والقلق الشديدين إزاء عجز المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار عن تحقيق أي نتائج. وبالمثل، يؤسفنا عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا بالغة الأهمية في الوثيقة الختامية للاجتماع العام رفيع المستوى. وكمبوديا تؤمن إيماناً عميقاً بضرورة نزع السلاح.

على بعض النقاط الهامة بالنسبة إلينا بشأن مسألة نزع السلاح والأمن الدولي.

تعقد هذه الجلسة بمناسبة الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة. فماذا أنجزت الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف، في مجال نزع السلاح والأمن الدولي؟ إن المطلوب إجراء استعراض صريح ونزيه للوضع العالمي في ذلك المجال ليس فقط بهدف إجراء تقييم بل أيضا بهدف وضع تدابير مشتركة وجماعية لمعالجة الوضع والتقدم أكثر في مجال تعزيز القضية النبيلة لنزع السلاح.

واليوم، لا يزال عالمنا مليئا بالظلم وانعدام الأمن. فالصراعات المسلحة، وأعمال الاعتداء والعنف، والإرهاب، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، والصراعات العرقية، والحروب الأهلية، والمخافة، والأمراض والفقر هي التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. كما تمثل أسلحة الدمار الشامل خطرا كبيرا على بقاء البشرية. وعلينا أن نبذل معا جميع الجهود الممكنة ونتحرك مجتمعين لمواجهة التحديات وتخطيطها بغية ضمان السلم والأمن الدائمين في العالم. ولا يمكن لأحد أن يسعى إلى الأمن لوحده، ولا يمكن تحقيق نتائج إيجابية إلا بنهج جماعي، بما في ذلك في مجال المراقبة الدولية للأسلحة ونزع السلاح.

وقد اعتمد مؤتمر القمة العالمي الذي انعقد قبل أسبوعين وثيقة ختامية أغفلت، وللأسف، مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار. فضاع المجتمع الدولي في لحظة حاسمة فرصة لتوجيه ومعالجة المسائل البالغة الأهمية التي تواجهنا جميعا. وفي هذا الصدد، لا تستطيع جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية إلا أن تشارك مجموعة الدول المحبة للسلم شعورها بخيبة الأمل إزاء ذلك الإغفال الحرج. لكن علينا إن نؤكد في هذه الجلسة من جديد على الحاجة إلى دعم تعددية الأطراف والعمل على إيجاد حلول متفق عليها على نحو

وتحديداً، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أقرت الجمعية الوطنية قانون إدارة الأسلحة والمتفجرات والذخائر، الذي ينشئ قواعد بشأن توريد ونقل وإصلاح وإنتاج الأسلحة والمتفجرات والذخائر، إلى جانب العقوبات لعدم الامتثال. علاوة على ذلك، تم أيضا رفع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى مجلس الوزراء ومنه إلى الجمعية الوطنية بانتظار التصديق عليه.

ونحن ندرك، كما يدرك الكثيرون ضرورة تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لتشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار، لأن هناك حاجة متزايدة لأن تصبح تعددية الأطراف أكثر حزما وفعالية في إطار الدينامية المتغيرة للأمن الدولي. إضافة إلى ذلك، ينبغي للجهود المبذولة على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية أن تستمر في موازاة النهج المتعدد الأطراف. وسيطلب الأمر تضافر الجهود منا جميعا حتى نضمن تحول العالم إلى مكان أكثر أمانا لنعيش فيه الآن وفي المستقبل.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية)

(تكلم بالانكليزية): هنتكم، سيدي، ونحن على ثقة بأنكم بما تملكونه من خبرة ومهارات كبيرة ستقودون عمل لجنتنا إلى نهاية ناجحة.

كما نود أن ننتهز هذه الفرصة لننوه بالسفير لويس ألفونسو دي ألبا، الممثل الدائم للمكسيك لدى المنظمات الدولية في جنيف، على الأسلوب الممتاز الذي اتبعه في إدارة أعمال اللجنة خلال الدورة التاسعة والخمسين.

ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدي به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. إلا أننا نود أن نلقي الضوء

وتعتقد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اعتقاداً قويا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية ومفيدة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي وتخليص البشرية من الأسلحة النووية. وانطلاقاً من تلك الروح، نرحب بمؤتمر الدول الأطراف والموقعة على المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، المعقود في المكسيك في الفترة الواقعة بين ٢٦ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. كما نرحب بالمطامح القوية لشعوب أجزاء عديدة من العالم في جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي. وندعم تلك المطامح. ونؤكد أن تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار مهم لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتبذل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصفتها دولة طرفاً في معاهدة بانكوك لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، أقصى ما في وسعها للإسهام في الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذا الصدد.

ولا تزال جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية عند رأيها في أن الضامن الذي لا ريب فيه والأكثر مصداقية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. وبهذه الإزالة وحدها يمكن، في اعتقادنا، منع الإرهابيين من الحصول عليها. ونرحب بالتالي بكل الجهود المبذولة على المستويين الدولي والإقليمي الرامية إلى تحديد الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، نحن عند رأينا بأنه لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب والعاجل لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويأمل وفد بلدي أن يحظى مشروع القرار الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بناء على مبادرة من ميانمار بشأن نزع السلاح النووي، بتأييد كبير من الدول الأعضاء، وخصوصاً من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

متعدد الأطراف، وتلك هي الطريقة الفعالة الوحيدة للتعامل مع مسائل نزع السلاح والأمن العالمي.

ولا تزال جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية تشعر بالقلق إزاء أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، التي تشكل تهديداً ليس للسلم والأمن الدوليين فحسب بل لبقاء الحياة نفسها على هذا الكوكب. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في أيار/مايو، لم يتمكن من التوصل إلى حل توافقي بشأن الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالدعائم الثلاث للمعاهدة. ونتفق مع الرأي القائل بأن الدول الأطراف ينبغي أن تفي بالتزاماتها تجاه المعاهدة وأن المعاهدة ينبغي أن تبقى حجر الزاوية في نزع السلاح النووي الشامل، وفي عدم الانتشار النووي وفي الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

وإقراراً منها بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تسهم في عملية نزع السلاح النووي، أودعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صك تصديق على المعاهدة لدى الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وشاركت بنشاط في الحلقات الدراسية التي نظمتها الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المنطقة. ويدل ذلك على التزامنا القوي بتزع السلاح النووي وإنشاء عالم خالٍ من التهديد النووي. وفي هذا السياق، نرحب بانعقاد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك في الفترة الواقعة بين ٢١ و ٢٣ أيلول/سبتمبر. كما نرحب باعتماد المؤتمر للإعلان النهائي والتدابير الرامية إلى الترويج لدخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، وبغية دخول المعاهدة حيز النفاذ، نرى أنه من الضروري لجميع الدول التي لم تُوقَّع على المعاهدة وتصدَّق عليها - لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية - أن تفعل ذلك.

السيدة لاهافان (تايلند) (تكلت بالانكليزية):

أود في البداية أن أنضم إلى وفود أخرى في تهنتكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

ويود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدي به لاحقاً ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في العام الماضي في هذه القاعة، أعربت وفود عديدة، بما فيها وفدي، عن القلق إزاء بطء خطى نزع السلاح والانتهاكات للالتزامات بعدم الانتشار وخطر سقوط أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. وكنا نأمل بأن توفر الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة وأن يوفر عام ٢٠٠٥ - ما يسمى عام إصلاح الأمم المتحدة - سيوفر مرحلة جديدة للتعاون.

وما حدث طوال هذا العام يقدم للأسف رواية أخرى. فلم نشهد فيه فشل المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد كل خمس سنوات للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب بل أخفقنا أيضاً في أن ندرج في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠) أية تدابير لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. علاوة على ذلك، مازالت الطرق المسدودة في مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح بلا حل. ويود وفدي أن يشدد مرة أخرى على أنه من أجل تخطي تلك الحواجز، ينبغي معالجة نزع السلاح وعدم الانتشار معاً بطريقة بناءة ومتوازنة. ونحن - الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها معاً - علينا مسؤولية مشتركة عن أداء أدوارنا في نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بالتنمية ونزع السلاح، يلاحظ وفدي بقلق النمو المستمر في النفقات العسكرية العالمية على حساب الموارد التي كان يمكن استخدامها في التنمية. وفي تقرير

وشأن وفود أخرى كثيرة، يأسف وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية شديد الأسف لأن مؤتمر نزع السلاح - محفل نزع السلاح الوحيد المتعدد الأطراف للتداول والتفاوض بشأن مسائل تتعلق باتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح - قد أخفق مرة أخرى في الاتفاق على برنامج عمل هذا العمل. ونأمل أن تضاعف جميع الأطراف المعنية جهودها وأن تظهر المرونة اللازمة وأن تتقدم في جهودها لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء.

إن إخفاق هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح في الاتفاق على جدول عمل لدورها هذا العام هو انتكاسة أخرى لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نحث على تعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف حتى تتمكن من دفع العملية قدماً لتتجاوز هذا الطريق المسدود.

ورغم أن الأمم المتحدة لم تحرز سوى تقدم مختلط في جميع مجالات نشاطها خلال السنوات الستين الماضية، بما في ذلك مجال نزع السلاح والأمن الدولي، ينبغي ألا يكون هناك مجال لليأس ووهن العزيمة. إذا أردنا النجاح فإن مهمتنا المشتركة يجب أن تكون إحراز التقدم. لذلك فإن إحدى أشد المهام إلحاحاً في الأمم المتحدة هي العمل معاً بجدية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق نزع سلاح عام وكامل، ولاسيما نزع السلاح النووي. ولا يمكن تحقيق نزع السلاح بالكامل بدون الإرادة السياسية ودعم كل أعضاء الأمم المتحدة. ولقد حان الوقت لكي لا ندخر وسعاً لإعادة عملية نزع السلاح إلى مسارها، والتقدم لبناء عالم يتسم بالسلام والتنمية العادلة - عالم خال من الأسلحة النووية. وعند هذا الحد، أتمنى للدورة الحالية للجنة نجاحاً كبيراً.

وحمايتها ماديا من السرقة أو التخريب أو من وصول الأشخاص غير المخولين إليها. كما أننا نرحب بقرار المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه هذا العام بتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتستعرض الحكومة تلك التعديلات المحددة بغرض الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالبروتوكول الإضافي، فإن تايلند تعتبره تدبيرا لبناء الثقة ونظاما فعالا للتحقق الدولي من أجل توفير الضمانات للاستخدامات السلمية والصفقات القانونية المتعلقة بالمعدات النووية والاستخدام المزدوج. ونحن نرى جدوى في جعل البروتوكول الإضافي معيارا جديدا للتحقق. وفي هذا الصدد، يسعد تايلند أن تبلغكم بأننا قد أبرمنا ووقعنا بروتوكولا إضافيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٢ أيلول/سبتمبر هذا العام. ولن تدخر تايلند وسعا حتى تنفذ بالكامل البروتوكول الإضافي ما أن يتم الوفاء بالمتطلبات الدستورية لبدء نفاذه.

وما فتئ وفدي يتابع عن كثب الحالة في شبه الجزيرة الكورية، نظرا لآثارها على استقرار المنطقة الآسيوية برمتها وأبعد من ذلك. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالبيان المشترك للجولة الرابعة من المحادثات السادسة الأطراف، الذي صدر في بيجين في ١٩ أيلول/سبتمبر، ويود أن يهنئ جميع الأطراف المعنية على جهودها الحثيثة. ويأمل وفدي أن تنفذ هذه الأطراف التزاماتها بالكامل.

أنتقل الآن إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فبعد أن شارك وفدي في المؤتمر الرابع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الشهر الماضي، فإنه يرحب تماما بالإعلان الختامي للمؤتمر وبتدابير تشجيع دخول المعاهدة في حيز النفاذ. والحكومة التايلندية الملكية، من جانبها، قد دخلت الآن في المرحلة النهائية من

الأمين العام الصادر مؤخرا عن أعمال المنظمة (A/60/1)، يبنينا إلى حقيقة أن النفقات العسكرية العالمية بلغت أكثر من تريليون دولار في عام ٢٠٠٤ ومن المنتظر أن تستمر في الارتفاع. والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية هي علاقة واضحة لنا. ولذلك فإننا ندعم الدور المركزي للأمم المتحدة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشجع أيضا المجتمع الدولي على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالموارد المتاحة نتيجة لاتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وبالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل، فإن لدى تايلند سياسة ثابتة تتمثل في عدم تطوير أسلحة نووية أو مواد متعلقة بها أو حيازتها أو اقتنائها أو نشرها أو اختبارها أو نقلها. وتعلق تايلند أهمية كبيرة على تنفيذ التزاماتها بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وكذلك في عدد من الجهود والاتفاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار، بما في ذلك التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب شرق آسيا.

وفيما يتعلق بمخطر وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي الإرهابيين، تدعم تايلند تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقدمت تعاونها الكامل مع البلدان الصديقة في معارضة الانتشار النووي والاتجار النووي غير المشروع وفي تعزيز بناء القدرات فيما يتعلق بضوابط الصادرات.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي باعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي طال التفاوض عليها ويسعد أن يبلغكم بأن تايلند قد وقعت الاتفاقية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتعزز تايلند الآن تشريعاتها وتدابيرها المحلية الرامية إلى تأمين المواد النووية

للمجتمع الدولي في المستقبل بغية التصدي بشكل أكثر فعالية لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما شعر وفدي بالتشجيع لرؤية الإشارة إلى اتفاقية أوتوا في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، ويؤيد وفدي تنفيذ العناصر الواردة في تلك الوثيقة. وترحب تايلند أيضا بإعلان وخطة عمل نيروبي، فضلا عن تصديق فانواتو مؤخرا على الاتفاقية بوصفها الدولة الطرف السابعة والأربعين بعد المائة في الاتفاقية.

وبغية التوصل إلى التنفيذ الكامل والفعال للصكوك والاتفاقات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبشأن الألغام الأرضية، يأمل وفدي ألا تدخر الدول، فضلا عن القطاع الخاص ومجتمع المنظمات غير الحكومية التي يمكنها تقديم المساعدة إلى الدول المحتاجة، وسعا في القيام بذلك.

وأخيرا وليس آخرا مسألة تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. يسر وفدي أن يشهد تقدما قد أحرز بشأن تلك المسألة، ويرحب في ذلك الصدد باتخاذ القرار ٩٥/٥٩ بتوافق الآراء. ويجدد القرار عددا من التدابير العملية لتعزيز فعالية عملنا. ويأمل وفدي أن ينفذ القرار في مجموعه، بالتوافق مع القرارات الثلاثة الأخرى الهامة للجمعية العامة بشأن التنشيط وهي-القرارات ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩ الذي اتخذ مؤخرا.

كما يرحب وفدي بتحسين المشاركة في سجل الأسلحة التقليدية وفي وسيلة الإبلاغ الموحدة عن النفقات العسكرية، فضلا عن التحسن في التقارير الوطنية عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونود أيضا أن نقترح إنشاء نموذج مبسط لإعداد التقارير لجميع القرارات التي تتطلب تقديم معلومات من الدول الأعضاء بغية تمكينها من تقديم المعلومات إلى الأمانة العامة بشكل أكثر فعالية

تعديل وسن قوانين وقواعد محلية للتصديق على المعاهدة. ومن المنتظر أن تُستكمل عملية التصديق في عام ٢٠٠٦.

وبوصف بلدي أحد البلدان التي كانت من أشد المتضررين من السونامي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، يرحب وفدي أيضا بالتطبيق المستمر لنظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولاسيما نظام الرصد الدولي، نظرا لفوائده العلمية والمدنية ولأنه يُطبق على أنظمة الإنذار من السونامي. ويتعهد وفدي بدعمه الكامل لتمكين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من تطوير تلك المبادرة وتحويلها إلى فعل حقيقي.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ينظر وفدي إلى المشاكل التي تنشأ من إساءة استخدام مثل هذه الأسلحة بوصفها إحدى التهديدات الخطيرة للسلم والأمن والتنمية. وتنجم عن مثل هذه المشاكل تكلفة بشرية فادحة، ناهيك عن تأثيرها الكبير في الأمن البشري. وفي التصدي للتجارة والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار هذه الأسلحة، يولي وفدي أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل، على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، لبرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١. ويتطلع وفدي إلى الاعتماد الرسمي والتنفيذ الكامل لمشروع الصك الدولي، الذي استكماله الفريق العامل المفتوح باب العضوية في حزيران/يونيه من هذا العام، بغية تمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها بطريقة حسنة التوقيت ويمكن التعويل عليها. ويجدو وفدي الأمل أن تحقق المناقشة التي ستجرى خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل لبرنامج العمل الذي سيعقد في تموز/يوليه من العام المقبل، نتائج ملموسة، بما في ذلك إيجاد سبل ووسائل التصدي لمشكلة الذخائر، وأن يحدد المؤتمر اتجاهها

الجهود التي تبذلها جميع الدول. ويلزم أن نعمل معا في اللجنة بغية التصدي لهذه المسائل بشعور من الإلحاح.

ويتوقع من هذه اللجنة، التي أوكلت إليها مهمة التداول بالمسائل المتصلة بالأمن ونزع السلاح الدوليين، أن تتخذ قرارا بشأن اتخاذ تدابير وسبل ملموسة للتصدي بشكل كاف لتلك المشاكل بالاعتماد على الحكمة وحشد الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء.

إن مهمة اللجنة الأولى تتمثل أيضا في تشجيع إحراز المزيد من التقدم في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. وحتى الآن، تشمل العناصر الإيجابية في مجال الأسلحة التقليدية اعتماد خطة عمل نيروبي في المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتواوا، واحتتام المفاوضات بشأن إبرام صك دولي يتعلق بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها، ونجاح اجتماع فترة الستين الثاني الذي تعقده الأمم المتحدة بشأن خطة عمل الأمم المتحدة. وستقدم اليابان، بالترافق مع كولومبيا وجنوب أفريقيا، مشروع قرار بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يبرز تلك النتائج، وتتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وتشمل الجهود الدولية لمنع الإرهاب اعتماد تعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وفتح باب التوقيع الشهر المقبل على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتشارك اليابان ممثل تايلند في مناقشة الدول الأعضاء أن تبذل كل الجهود لضمان التصديق العاجل على جميع الاتفاقيات ذات الصلة.

وفضلا عن ذلك، فإن ما يحظى بأهمية كبيرة هو أنه، في المؤتمر الرابع بشأن تيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد الشهر الماضي، اتفقت ١١٧ من البلدان التي وقعت أو صدقت على المعاهدة على إصدار إعلان ختامي يدعو إلى التصديق على المعاهدة في تاريخ

وانتظاما. وتعمل وسيلة الإبلاغ الموحدة عن النفقات العسكرية بوصفها نموذجا طيبا في ذلك الصدد.

وأخيرا، يتعهد وفدي بتقديم دعمه الكامل لكم، سيدي الرئيس، وتعاونه معكم خلال مداواتنا.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أهنئكم، السفير شوي، على توليكم رئاسة اللجنة. وإني على ثقة بمقدرتكم على قيادتنا خلال هذه الدورة، وأؤكد على تأييد وفدي الكامل لكم بينما تضطلعون بتلك المهمة الهامة.

إن اللجنة تعقد هذا العام في أوقات صعبة، بينما نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. ويواجه المجتمع الدولي تحديات خطيرة في ميدان الأمن ونزع السلاح ومنع الانتشار. وتشمل هذه التحديات انتشار أسلحة الدمار الشامل، والخطر المائل في سياق التهديد المتزايد للإرهاب الدولي - وهو تهديد وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين، وانتشار التكنولوجيا ذات الصلة بالأسلحة النووية من خلال الشبكات السرية، ومشاكل الامتثال من جانب فرادى البلدان.

وفي هذا الصدد، فإن ما يدعو إلى الأسف البالغ هو أن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ لم يتمكن من إصدار وثيقة توافقية بشأن المسائل الجوهرية، وأن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة الذي عقدته الجمعية العامة لم تتوصل إلى توافق في الآراء على نزع السلاح ومنع الانتشار. وذلك سيقبل من الجهود التي نبذلها في المستقبل لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. وتقف الأمم المتحدة الآن أمام مفترق طرق، وسيتوقف تمكنها أو عدم تمكنها من التصدي بفعالية لتحديات نزع السلاح ومنع الانتشار على

المبكر، فضلا عن إبراز أهمية المحافظة على الوقف الاختياري للتجارب النووية. وتود اليابان أن تؤكد من جديد على دعوتها جميع البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بغية ضمان النفاذ المبكر للمعاهدة.

إن الوسيلة الواقعية والفعالة للتصدي للمشكلة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هي تعزيز النظم القائمة وإضفاء الطابع العالمي عليها، فضلا عن تنفيذها الكامل. وبغية عدم تقويض مصداقية تلك النظم، تحظى الشفافية في السياسات المتوسطة إلى الطويلة الأجل بأهمية خاصة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان أن تستجيب لإرادة المجتمع الدولي ولصوت الجماهير، بدلا من مجرد السعي لتحقيق مصالحها الوطنية بالذات. ومن ذلك المنطلق، يشكل الحوار مع المجتمع المدني والتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي لها خبرة في ذلك المجال أمرا مفيدا للغاية، مثله مثل تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

وترى اليابان أن الأطر الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقيات الضمانات والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، تحظى بأهمية قصوى بوصفها تشكل أساسا للمساعي الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار. وفي ما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، فإن عدم التوصل إلى وثيقة جوهرية متفق عليها في آخر مؤتمر استعراضي يجب ألا يبدد سلطة المعاهدة ومصداقيتها. وبالتالي ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تنفذ بشكل منتظم تدابير ملموسة لنزع السلاح ومنع الانتشار.

وتأمل اليابان أن تتحد جميع البلدان، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغض النظر عن أي خلافات في المواقف، وان تؤيد مشروع قرارنا بشأن نزع السلاح النووي.

في كل عام تقدم قرارات مختلفة بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة. ومع أن تلك القرارات قد تتباين في نهجها إزاء نزع السلاح النووي، فهي جميعا تشترك في هدف موحد هو القضاء الشامل على الأسلحة النووية. ولو أن جميع الدول الأعضاء وحدت جهودها للسعي من أجل الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي لأحدثت زحما قويا في هذا الصدد.

ونرحب بالتبادل النشط للآراء الذي جرى في الأعوام الأخيرة بشأن إصلاح اللجنة الأولى. وتعزيز أداء اللجنة الأولى لوظائفها مهمة عاجلة. وينبغي أن تأخذ هذه المناقشة بعين الاعتبار أعمال أجهزة نزع السلاح الأخرى مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، وهما مصابان

مبكر، فضلا عن إبراز أهمية المحافظة على الوقف الاختياري للتجارب النووية. وتود اليابان أن تؤكد من جديد على دعوتها جميع البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بغية ضمان النفاذ المبكر للمعاهدة.

إن الوسيلة الواقعية والفعالة للتصدي للمشكلة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم هي تعزيز النظم القائمة وإضفاء الطابع العالمي عليها، فضلا عن تنفيذها الكامل. وبغية عدم تقويض مصداقية تلك النظم، تحظى الشفافية في السياسات المتوسطة إلى الطويلة الأجل بأهمية خاصة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان أن تستجيب لإرادة المجتمع الدولي ولصوت الجماهير، بدلا من مجرد السعي لتحقيق مصالحها الوطنية بالذات. ومن ذلك المنطلق، يشكل الحوار مع المجتمع المدني والتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي لها خبرة في ذلك المجال أمرا مفيدا للغاية، مثله مثل تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

وترى اليابان أن الأطر الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقيات الضمانات والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، تحظى بأهمية قصوى بوصفها تشكل أساسا للمساعي الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار. وفي ما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، فإن عدم التوصل إلى وثيقة جوهرية متفق عليها في آخر مؤتمر استعراضي يجب ألا يبدد سلطة المعاهدة ومصداقيتها. وبالتالي ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تنفذ بشكل منتظم تدابير ملموسة لنزع السلاح ومنع الانتشار.

ويولي الموقف الأساسي لليابان إزاء نزع السلاح النووي أهمية كبيرة لإنشاء عالم سلمي وآمن وخال من

أكبر دليل على قلة ما نجحنا في الاتفاق عليه ربما يكون عدم وجود أي ذكر لترع السلاح أو لعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

ويشعر وفدي بالإحباط لعدم التوصل إلى نتائج فيما يتعلق بتلك المسائل البالغة الأهمية. وكما قال السفير لويس ألفونسو دي ألبا ببلاغته في وقت سابق من هذا الأسبوع، فقد أهدرت فرصة قيمة. وتدعو تلك الفرصة الضائعة للأسف بشكل خاص في سياق التهديدات الأمنية العاجلة التي نواجهها اليوم. ومن الواضح بدرجة صارخة أن جهدنا الجماعي لمعالجة نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال الدبلوماسية الدولية في خطر من أن تسببه، أولاً، مسيرة العلوم والتكنولوجيا الوئيدة نحو استحداث مزيد من الأسلحة المعقدة والمدمرة، وثانياً، تطرف الإرهابيين، الذين لا يتورعون عن ابتكار وسائل جديدة وأكثر فتكا لإيقاع الدمار بالمدينين الأبرياء. وتشهد المآسي الإنسانية التي حدثت في نيويورك وبالي والرياض ولندن منذ بداية الألفية الجديدة على المدى الذي يمكن أن يبلغه الإرهاب من العشوائية والعالمية. وإذا وضع الإرهابيون أيديهم على الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ستكون العواقب مدمرة.

وفي ضوء تلك التهديدات الجديدة والناشئة، من المهم بدرجة ملحّة أن يتصرف المجتمع الدولي متضامناً بشكل عاجل في مجال السلام والأمن الدوليين. فلا يمكن لبلد أن يرجو الإفلات من تلك التهديدات، أو أن يأمل في مواجهتها بمفرده، دون تعاون من المجتمع الدولي بصفة عامة.

ورغم أننا لا يمكن أن نتوقع تغيير الأجواء الدولية المتوترة بعض الشيء بين يوم وليلة، ترى سنغافورة أن هناك بعض الإجراءات التي يمكننا اتخاذها الآن لحفظ الثقة الدولية والإضافة إليها تعزيزاً لقضية نزع السلاح وعدم الانتشار الدوليين.

حالياً بالجمود، كما ينبغي أن ينظر إلى تلك المناقشة في السياق الأوسع المتعلق بتجديد الأمم المتحدة برمتها.

ونرحب باتخاذ قرار في العام الماضي بتوافق الآراء بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى (القرار ٩٥/٥٩)، كما نرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس والدول الأعضاء من أجل تنفيذه. وتطلع إلى إجراء تبادل مفيد للآراء مرة أخرى هذا العام في هذا الموضوع، وسوف تشارك اليابان من جانبها مشاركة فعلية في هذه المناقشة.

السيد يام (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتك يا سيدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى والإعراب عن تقديرنا للرئيس السابق، السيد لويس ألفونسو دي ألبا، لحسن أدائه خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

ويود وفدي أن يعرب عن غضبنا لتفجيرات القنابل التي وقعت في بالي ليلة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وأن يقدم أعمق عزائنا لأسر الضحايا. وتدين سنغافورة ذلك العمل المتسم بالقسوة والعبثية. ونعرب عن مواساتنا وعن تضامننا مع حكومة إندونيسيا وشعبها ومع البلدان التي وقع رعاياها أيضاً ضحايا لتلك الجريمة الهمجية.

وتعكس البيانات التي استمعنا إليها على مدى الأيام القليلة الماضية قلقنا المشترك إزاء عدم إحراز تقدم في مجالي نزع السلاح الدولي وعدم الانتشار. وقد استخدمت تعبيرات من قبيل "التخاذل" و "الشلل" و "الأجواء الملبدة بالغيوم" في وصف الحالة الراهنة. ولم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن المسار الذي يتخذه. وعجز مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٥ عن الخروج بأي نتيجة موضوعية. ولا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعيداً عن متناول المجتمع الدولي بعد قرابة ١٠ سنوات من اعتمادها. ولا غرو أن

وتؤيد سنغافورة أيضا التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يدعو الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى تعزيز الضوابط المحلية وزيادة التعاون على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومع أن تعددية الأطراف الملزمة قانونا ينبغي أن تشكل أساس نظام عدم الانتشار العالمي، تعد المبادرات الأخرى المتعددة البلدان كمبادرة الأمانة لمكافحة الانتشار عناصر هامة تسد الثغرات في جهودنا. ويسرني أن أنوه بالنجاح في إنجاز مناورة للاعتراض البحري أجريت مؤخرا في سياق المبادرة الأمنية، واستضافتها سنغافورة في آب/أغسطس، وشارك فيها ١٣ بلدا. ويسرني أن أشير أيضا إلى انضمام سنغافورة في أيلول/سبتمبر إلى أكثر من ١٠٠ بلد لتصبح من الأطراف الموقعة على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وللأمم المتحدة دور حيوي تؤديه في تصدّر الأخذ بنهج متعدد الجوانب لحل جملة من المسائل الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي حاليا: الإرهاب ونزع السلاح وعدم الانتشار والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والأمم المتحدة بوصفها المنظمة الوحيدة التي تملك ولاية عالمية لديها القدرة أكثر من غيرها على إحياء الحوار الدولي، وإعادة بناء الثقة الدولية، واتخاذ الخطوات اللازمة للنهوض بالسلام والأمن في العالم.

وسنغافورة بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل على نزع السلاح الدولي وعدم الانتشار تثنى على الجهود النبيلة التي تضطلع بها الترويج وستة بلدان أخرى لمساعدتنا في اكتشاف طريق لإحراز التقدم.

وأخيرا، يود وفدي أن يعرب عن أملنا وثقتنا في أن اللجنة سوف تتمكن من المضي قدما للأمام على نحو من

أولا، يلزم أن نؤكد مجددا التزامنا الجماعي بالمحافظة على حرمة الاتفاقات الدولية. ذلك أن مصداقية المنظمات والاتفاقات الدولية عنصر بالغ الأهمية في إيجاد الثقة فيما بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تحث سنغافورة إيران على الاستماع لنداء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالعودة إلى عملية الحوار من أجل حل المسائل المعلقة، ضمن إطار القرار الذي اعتمده المجلس في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ثانيا، لا بد من الاعتراف الجماعي بضرورة إحراز تقدم متزامن على جبهتي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن يتطور نهجنا من رؤية هاتين المسألتين على أنهما متنافستان في الأولوية إلى نهج يسلم بأهما قوتا دفع تعزز كل منهما الأخرى. وكما قال السفير سيرجيو دوارتي في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥، لا إمكانية للنجاح إذا تشبث كل فريق بتصوراته الخاصة الضيقة. وفي هذا الصدد، تناشد سنغافورة جميع الأطراف أن تتخذ موقفا مرنا من أجل تسوية خلافاتها حتى يمكن تحقيق تقدم فعلي.

وتعي سنغافورة جيدا أخطار عدم الانتشار، وربما بدرجة أكبر من غيرها من البلدان بسبب حجمها وانفتاحها وتعرضها للخطر. ورغم ذلك ففي اكتشاف شبكة معقدة سرية لشراء المواد النووية في شباط/فبراير ٢٠٠٤ بالتأكيد سبب كاف لكي نعزز جميعا التعاون الدولي على مكافحة الانتشار. وما فتئت سنغافورة من جانبها تدعم النظم متعددة الأطراف لعدم الانتشار من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرى أنها صكوك هامة في سياق الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

هائلة على بقاء وجود الجنس البشري ذاته. وينبغي الإشارة إلى أن ذلك كان على الرغم من أن نزع السلاح وتنظيم التسليح يشكلان التزاما هاما بموجب الميثاق.

إن الحالة الراهنة للأحداث، وإن كانت تبعث على خيبة الأمل، ينبغي ألا تكون مفاجأة، لأنه يبدو أن التقاعس بشأن مسائل نزع السلاح أصبح النمط السائد اليوم، كما شاهدناه في فشل المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وقت سابق من هذا العام، ولمسناه في السجل الكتيب لمؤتمر نزع السلاح وفي استمرار عجز هيئة نزع السلاح عن أداء عملها حتى بالموافقة على جدول أعمالها. ويبدو أننا بحاجة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لإحراز بعض التقدم.

وفي نفس الوقت، نود أن نثني على حكومة المكسيك لعقدها الناجح للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والموقعة عليها، الذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. ونأمل أن نتمكن من البناء على النتيجة الناجحة لذلك المؤتمر للاقترب من هدفنا المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

بالرغم من كل التحديات تظل جامايكا ملتزمة بهدف نزع السلاح العام والكامل، وترى أنه ينبغي للدول العسكرية الكبرى أن تضطلع بالدور الرائد. ونعتبر من الحيوي أن تقي الدول الحائزة للأسلحة النووية بواجباتها بموجب صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبخاصة المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويجب التقييد بالالتزامات المتفق عليها من قبل بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك التزامات المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار والتزامات الخطوات العملية الـ ١٣ التي تم الاتفاق عليها. وما لم يتم احترام الالتزامات والوفاء بها

التصميم، بقيادتكم القديرة يا سيدي الرئيس. ونؤكد لكم تعاوننا ودعمنا الكاملين.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتوجه إليكم بالتهنئة يا سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين، على تقلدكم مناصبكم. كما نريد أن نعرب عن تقديرنا لرئيس الدورة التاسعة والخمسين، السفير دي ألبا، ممثل المكسيك، الذي ساعدنا عمله الممتاز على النهوض بكفاءة أعمال اللجنة. وينبغي أن نستمر فيما بدأه.

وتعرب جامايكا عن اتفاقها مع البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا الدائم باسم حركة بلدان عدم الانحياز والممثل الدائم لثرينيداد وتوباغو باسم الجماعة الكاريبية. ونحن نؤيد بيانيهما، ونكتفي بإضافة بعض ملاحظات إضافية.

لقد كان العام الماضي حافلا بصفة خاصة بالتحديات المتعلقة بتحقيق أهداف نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار. وكان المرجو أن تولد الفرصة التي أتاحتها الذكرى الستون لإنشاء الأمم المتحدة الزخم اللازم لتحقيق الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها. ولكن الأمر للأسف لم يكن كذلك.

وفي الوقت ذاته، هناك قلق متزايد إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين وأشخاص آخرين. وثمة إحساس عام بعدم الارتياح ويبدو العالم الآن أكثر شعورا بانعدام الأمن.

وتشعر جامايكا، على غرار وفود أخرى، بخيبة أمل من أن الوثيقة الختامية لم توفر المبادئ التوجيهية المهمة للدفع قدما بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد تمكنا من التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل أخرى، مثل الإرهاب وحقوق الإنسان وحتى الإصلاح الإداري للأمانة العامة؛ ولكن كان هناك صمت مطبق بشأن مسائل ذات عواقب

ونلاحظ أنه أحرز تقدم بسيط في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وقد انعكس ذلك في التقارير التي قدمتها الدول أثناء الاجتماع الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين، والمعقود في تموز/يوليه.

لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة يتصاعد ويقوض الاستقرار والنسيج الاجتماعي والاقتصادي للعديد من البلدان النامية. لذا شعرنا بإحباط عميق لأن جهود الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ لوضع صك دولي بشأن وسم وتعقب الأسلحة غير المشروعة لم تثمر عن صك يكون ملزما قانونا. ولا نملك ضمانا بأنه سيكون ملزما سياسيا. وفي ضوء تجربة فشل الإرادة السياسية في الوفاء بصكوك نزع السلاح، فقدنا الثقة بأن البلدان المنتجة ستتابع التنفيذ بفعالية. ولذلك يتعين علينا أن نسجل تحفظاتنا القوية بشأن التوصيات التي قدمها لنا الفريق العامل.

يجب على المجتمع الدولي أن يقطع التزاما أكثر صرامة بالتعامل بفعالية مع انتشار تلك الفئة من الأسلحة، التي تؤثر بصورة خطيرة على أمننا الوطني.

في الختام، ترحب جامايكا بتنفيذ خطة عمل نيروبي المتعلقة بالألغام الأرضية التي اعتمدت في العام الماضي. وجامايكا بصفتها دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ملتزمة بالتنفيذ التام للمعاهدة. ونشيد بالخطوات المتخذة لكبح استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونهني البلدان التي تسعى إلى الامتثال بنشاط لأحكامها.

السيد حمادة الدين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):
بادئ ذي بدء اسمحو لي، سيدي، أن أهنئكم ومكتبكم بانتخابكم الذي تستحقونه تماما. ونحن على ثقة بأن

بصورة تامة، لن يحرز أي تقدم صوب بلوغ أهداف عدم الانتشار. وينبغي أن يكون واضحا لنا أن تعزيز الثقة بالأمن الدولي سيعتمد على عدم التطبيق التمييزي أو الانتقائي للأنظمة والقواعد التي تحكم تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وتوافق جامايكا على أن الوقت قد حان لإيجاد نهج جديدة لإحداث تغيير حقيقي في جدول أعمال نزع السلاح. ويمكننا أن نؤيد عموما فكرة رئيس الجمعية العامة بخصوص نهج يقوم على الإبداع والأفكار الجديدة. لكن تلك التحركات من أجل التغيير لا يجوز أن تجري على حساب الصكوك المتفق عليها سابقا ويجب أن تستند إلى الالتزام القاطع بالتعددية، وأن تكون مدعومة بالإرادة السياسية القوية.

وينبغي لدورة اللجنة الأولى لهذا العام أن تتيح الفرصة لإجراء مناقشة بشأن كيفية إعادة تنشيط نزع السلاح. لذا فإننا نميل إلى تأييد المقترح الذي قدمه ممثل باكستان إليكم، سيدي، يوم أمس لإجراء عدد من المشاورات غير الرسمية بشأن سبل المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح الدولي.

إلا أننا مقتنعون بأن عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح سيكون أفضل وسيلة لإجراء استعراض ومناقشة مستفيضة بشأن كل المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وإن هذه الدورة قد طال انتظارها ومن شأنها أن تمكّن من إجراء استعراض لآلية نزع السلاح والتركيز على التحديات الحالية للأمن الدولي. ويفضل أن تُجرى المناقشة بشأن هذه المسائل في منتدى حكومي دولي عالمي حتى يمكننا الأخذ بنهج شامل لكل المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وأن تشمل مشاركة كل الدول.

كذلك شأن مؤتمر نزع السلاح - وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للمفاوضات حول نزع السلاح - الذي لم يتمكن من الاتفاق على برنامج لعمله، مما حثّ عمله الموضوعي.

وكما لو كان ذلك لا يكفي، فشل أيضا الاجتماع العام الرفيع المستوى، من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على هذه الجبهة الحيوية بالذات للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومما لا يدعو إلى بالغ الأسف أننا لم نستطع، بعد أشهر من المفاوضات الكثيفة، الاتفاق على جدول أعمال لنزع السلاح وعدم انتشاره، يقبله الجميع، أو حتى مجرد تأكيد التزامنا السابقة مجددا.

ومن الهام، بالرغم من أوجه فشلنا، أن نتطلع إلى الأمام، بدلا من مجرد التساؤل عن كيفية بلوغنا هذه النقطة. ونعتقد أن عدم وجود الإرادة السياسية هو الذي أوصلنا إلى حالة الطريق المسدود هذه، التي قد تنطوي على خطر.

وهذا الاتجاه المؤسف في مفاوضاتنا الخاصة بنزع السلاح وعدم انتشاره، يبرز حاجتنا الماسة إلى التوجّه نحو تعدد للأطراف ذي أهمية، إن كنا نريد إحراز تقدم حقيقي. ونوافق الأمين العام رأي القائل إنه يجب إنعاش وسائل تعددية الأطراف، إن كان يراد لها الاستمرار في الإسهام في السلم والأمن على صعيد دولي. وما فتئت بنغلاديش داعية قوي الصوت تؤكد سيادة حكم القانون وتعددية الأطراف في جميع مجالات العلاقات الدولية وخاصة في مجالي نزع السلاح ومنع انتشاره. ونعتقد أنه يجب عكس اتجاه أحادية الطرف الضار بوضوح والتأويل المقصود للصوص المتعددة الأطراف والقانون الدولي من جانب البعض.

وقد زادت الأخطار القائمة والأخطار الناشئة من القلق الدولي إزاء أسلحة الدمار الشامل. وغياب التزام وطيء بنزع السلاح وعدم الامتثال للالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية، ووجود شبكة نووية سرّية وخطر وقوع أسلحة

حكمتكم ورتاستكم الدينامية ستحققان نتائج مثمرة في عمل اللجنة.

ويعرب وفدي أيضا عن امتنانه للسفير المكسيكي لويس ألفونسو دي ألبا على إدارته الماهرة لدفة عمل اللجنة في الدورة التاسعة والخمسين. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيد نوباياسو ابي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه العميق التفكير.

ويعلم وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

قد يتفق الأعضاء على أن عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة اكتسب أهمية لم يسبق لها مثيل لأسباب عدة. فقد شهد عام ٢٠٠٥ إخفاقات متعاقبة وخيبة أمل فيما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. إننا بحاجة إلى إرادة سياسية أقوى وأفكار ابتكارية أكثر لوقف ذلك الانزلاق الخطر.

لقد أصيبت بنغلاديش بخيبة أمل كبيرة جراء فشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في رسم مسار عملنا في المستقبل للدفع قدما بجدول أعمالنا المشترك لنزع السلاح وعدم الانتشار. وقد شهدنا بألم شديد كيف ضاع معظم الوقت المخصص للمؤتمر في مناورات إجرائية. وذلك الحدث المؤسف أثار الآن سؤالاً لا مفر منه: هل يعني فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ إضعاف منجزاتنا في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠؟ إننا لا نعتقد ذلك. لا يمكننا أن نتخلى ببساطة عن اتفاقاتنا في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، التي اعتمدت بتوافق في الآراء. فذلك سيكون خطوة كبيرة إلى الوراء وموقفا يتعذر الدفاع عنه قانونا.

وفي عام ٢٠٠٥، لم تتوصل هيئة نزع السلاح مجددا إلى الاتفاق على جدول أعمال لدورها الموضوعية. وقد كان

وجود أسلحة نووية وإمكان استخدامها أو التهديد باستخدامها. ويجب تسليط الضوء على ضرورة تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية لإنقاذ العالم من هذا الخطر إلى الأبد. وبنغلاديش تطالب بتجديد تأكيد التطمينات الأمنية السلبية التي قدمتها الدول المالكة لأسلحة نووية.

ويساورنا القلق لأن الدول صاحبة الأسلحة النووية تزوّد القوائم من مخزونها من الأسلحة النووية بمزيد من القدرة على الدقة، وهي تستحدث أنواعا جديدة من السلاح. ولكلا هذين التطورين آثار خطيرة وسلبية في زعزعة الاستقرار. ونود التذكير بأن زيادة قدرة المخزونات على الدقة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية يخالفان التطمينات التي قدمتها الدول النووية عند عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فمن شأن هذه المعاهدة منع تحسين الموجود من الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة منها.

ونعتقد أن انتشار الأسلحة النووية والحصول عليها من قبل دول وأطراف فاعلة من غير الدول هما إمكانيتان حقيقتان. وزيادة القدرة على دقة الأسلحة النووية ليس من شأنه إلاّ جعل هذه الأسلحة أكثر اجتذابا لإرهابيين يريدون الحصول عليها واستخدامها، مما يسبب الضرر لنا جميعا، لا يمكننا أن نسمح بحصول ذلك. وبنغلاديش تؤكد مجددا اقتناعها الوطيد بأن أفضل ضمانة ضد انتشار الأسلحة النووية لا تزال القضاء عليها كلها.

إن سجل بنغلاديش الخاص بنزع السلاح وعدم انتشاره، باتفاق آراء الجميع، سجل لا تشوبه شائبة. لقد اخترنا، بوعي من الضمير وبصورة غير مشروطة، أن نبقي غير نوويين. وبنغلاديش هي أول دولة في الملحق ٢ لدول جنوب آسيا وقّعت على معاهدة الحظر الشامل وأبرمتها. ونحن طرف في كل المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح تقريبا،

الدمار الشامل في أيدي إرهابيين، هذه كلها دلائل منذرة بأخطار وشيكة. ويجب أن نستأنف المفاوضات المتوقفة المتعددة الأطراف حول نزع السلاح وعدم انتشاره، بلا مزيد من التأخير، إن كنا حقا جادين في تصدينا لهذه المخاطر بصورة فعّالة.

وبنغلاديش، شأنها شأن كثير من البلدان الأخرى، تعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. وقد خاب أملنا لأن العمل الموضوعي لتلك الهيئة الهامة يراوح مكانه منذ سنين. وناشد الجميع استئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح، انسجاما مع النتيجة الجماعية لفتوى محكمة العدل الدولية، القائلة إن على الدول واجب أن تواصل بسلامة نية - وأن تخرج بنتيجة من - المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه، بإشراف رقابة دولية صارمة.

وتكرر بنغلاديش دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي للتوصل إلى اتفاق على برنامج مرحلي لإزالة كل الأسلحة النووية، ولحظر تطويرها وإنتاجها وشراؤها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وإتلافها. ونحث أيضا على عقد اتفاقية للأسلحة النووية. ولا تزال بنغلاديش تعتقد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استخدام، أو التهديد باستخدام، أسلحة نووية. ولا بد للأطراف الرئيسية في هذا المضمار من إثبات إرادتها السياسية للمضي قدما وللتخلص من الحالة البائسة التي نجد أنفسنا فيها.

ومن الجلي أن الدول المالكة لأسلحة نووية قد فشلت في إثبات أي تقدم مرئي في سبيل تحقيق القضاء على ترساناتها النووية، يفضي إلى نزع السلاح النووي. ونود التذكير بأن أكبر خطر يهدد الإنسانية ينبع من استمرار

ذلك دليل يثبت جدوى التسلح. إنه منطوق لا يمكن النزاع فيه. ويمكننا نكران ذلك، ولكن لما فيه خطر كبير علينا.

ويساورنا القلق إزاء استمرار تطوير ونشر منظومات دفاعية بالقذائف المضادة للصواريخ والسعي إلى أنواع التكنولوجيا العسكرية المتطورة، التي يمكن نشرها في الفضاء الخارجي. وقد زاد ذلك من تردّي الأجواء الدولية. وتكرر بنغلاديش دعوتها إلى استئناف العمل على الحيلولة دون سباق التسلح في الفضاء الخارجي، في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وتتمن بنغلاديش كثيرا النهج الإقليمية لنزع السلاح النووي. ويمكن لبناء الثقة عن طريق إقامة مناطق خالية من السلاح النووي الإسهام في نزع السلاح إسهاما ملموسا. ونرحب بجميع المناطق الخالية من السلاح النووي الموجودة وندعو إلى إقامة مناطق مماثلة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وغيرهما من أنحاء العالم. ولا بد من متابعة عملية كاتمندو للإسهام في السلم والأمن الإقليميين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويجب على الهند وباكستان، في جنوب آسيا، التخلي عن خيارهما النووي والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وفي الشرق الأوسط، يجب على إسرائيل أن تفعل الشيء نفسه.

إن للصراعات المسلحة ولتردي القانون والنظام آثارا مدمرة في مجتمعاتنا وفي اقتصاداتنا. وفي بنغلاديش - وهي مجتمع مسالم لولا الأسلحة - أحبط تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المكبوح، والمتاجرة غير المشروعة بها عبر حدودنا السهلة النفاذ - جهود حكومتنا الرامية إلى تحسين حالة القانون والنظام. ولذلك، نثمن المبادرات الرامية إلى الحد من المتاجرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن مسألة هذه الأسلحة على أنواعها - وهي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، التي تؤدي

بما يشمل معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية الخاصة ببعض الأسلحة التقليدية، ومعاهدة الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعقدنا أيضا اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما وقّعنا وصدّقنا على البروتوكولات الإضافية. إن هذا يمثل شهادة ملموسة على التزامنا الوطيد بهدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

إن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار تضمن ما لجميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة من حقوق غير قابلة للتصرف في تطوير وبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، بلا تمييز. وتقر المادة الرابعة أيضا بحق جميع الدول الأطراف في التعاون في ما بينها لتبادل التجهيزات والمواد والمعرفة والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستغلال التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية.

غير أننا قلقون من أن قيودا غير لازمة على تصدير مواد وأجهزة وتكنولوجيا لأغراض سلمية إلى بلدان نامية لا تملك أسلحة نووية لا تزال مفروضة عبر تدابير لا تنسجم وأحكام المعاهدة. يجب إزالة هذه القيود. ولقد حاب أملنا أيضا من استناد بعض الدول النووية إلى أسباب خارجية لإنكار حق الدول غير النووية في استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية. وتهيب بنغلاديش بجميع المعنيين أن يقيموا حوارا بناءً بغية تنفيذ أحكام المواد: الأولى والثانية والرابعة من معاهدة عدم الانتشار، في جو من الثقة والمصادقية.

ونود أن نؤكد من جديد طابع الأنشطة النووية السلمية غير القابل للانتهاك. ونعتبر أن أي اعتداء أو تهديد بالاعتداء على المرافق النووية السلمية يعرّض الجميع لخطر كبير. والتهديد بالاعتداء يزيد من الحاجة المتصورة إلى دفاع.

نفقاتها العسكرية وعلى تخصيص جزء من مواردها التي تتاح نتيجة عن ذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ولو اتخذت خطوة كهذه لنهضت نهوضا كبيرا بتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

من الضروري الآن العمل على نحو حاسم وفي الاتجاه الصحيح. إن أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، لم تنفع البشرية. لم تسبب للعالم سوى المعاناة والخوف للذين لا حد لهما، وحالت دون التنمية. لقد خصصت الموارد لوضع آليات قتل المرء للآخر بدلا من النمو والازدهار معا في عالم يسوده السلام. حان الوقت لأن نعمل لتحقيق عالم أكثر سلامة، عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، عالم خال من الأسلحة النووية. ذلك هو العالم الذي نأمل في إنشائه لأنفسنا ولنورثه للأجيال التي ستأتي.

السيد بوشارة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي، دعوني أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأطمئنكم على الدعم التام من وفد المغرب وأنتم تقومون بهذه المهمة. دعوني أيضا أن أعرب، باسم المملكة المغربية، عن امتناني وتقائمي المخلصة للسفير دي ألبا، ممثل المكسيك، على العمل الممتاز الذي قام به خلال الدورة السابقة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن التعازي المخلصة لوفد إندونيسيا عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت قبل بضعة أيام في بالي. وأخيرا يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

في السنة المنصرمة، في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أعرب وفد المغرب عن الأمل خلال المناقشة العامة للجنة الأولى في أن يكون بمقدور المجتمع الدولي

بعدد من الأرواح أكبر مما سببته القنابل الذرية في اليابان - يجب أن يُنظر فيها من منظور شامل، منظور السلم والأمن. وإن كنا نريد وقف دوامة العنف المستديمة ذاتيا، وجب علينا التركيز على الوقاية بسبل، منها التصدي لأسباب العنف الجذرية.

ومع أننا ما برحنا نفضل وثيقة ملزمة قانونا، فنحن مرتاحون للاتفاق الذي تم مؤخرا على نص صك دولي ملزم سياسيا، لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة جديرة بالثقة. ونحن نتطلع إلى اعتمادها في الدورة الحالية للجمعية العامة.

ونود أن نحيط أعضاء الأمم المتحدة علما، بشيء من الفخر، بأن بنغلاديش دمّرت كل مخزونها من الألغام الأرضية، وفاء بالتزامها بالصكوك الدولية الخاصة بالألغام الأرضية. ومما يقلقنا أن عددا كبيرا من المدنيين، وخصوصا النساء والأطفال، يسقط ضحية الألغام الأرضية المضادة للأفراد في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع في أرجاء العالم. إننا ندعو الدول التي لم تصبح أطرافا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام إلى القيام بذلك. ونحث أيضا على تقديم المساعدة لعمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل الضحايا.

ومما يربنا معرفة أن النفقات العسكرية العالمية المقدّرة في سنة ٢٠٠٤ تجاوزت تريليون دولار وأن من المتوقع استمرار زيادتها. هذه حالة مقلقة للغاية. نعتقد أن أغلبية هذه النفقات نتيجة عن سباق التسلح المشؤوم الذي يؤثر تأثيرا سلبيا متزايدا في خططنا للتنمية. ومما لا ريب فيه أنه تقوم صلة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية. إننا نحث كل البلدان، وخصوصا الدول العسكرية الرئيسية، على كبح

النهاية أن يتطلب إقامة متحدر ومتضامن، وهو هدف يلتزم به بلدي التزاما قويا.

والخراب الكبير بمختلف أوجهه الذي سببه الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي القارة الأفريقية تحديدا، يمرر تماما الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لهذه المسألة. إننا نشيد بحقيقة أن اعتماد في حزيران/يونيه الماضي الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة حول هذا الموضوع مشروع صك دوليا بشأن وسم وتقفي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الواقع أن المغرب أيد صكا ملزما قانونا؛ وعلى الرغم من ذلك نعتقد أن الصك المعتمد يشكل، على الرغم من أنه ذو طابع سياسي فقط، خطوة مفيدة في الاتجاه الصحيح. ونرحب مُقدِّما بالتأييد الذي تمنحه الجمعية العامة لهذا الصك باعتباره. تلك شهادة واضحة بالتضامن لكل البلدان التي تعاني من نتائج الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في أفريقيا تحديدا.

وخلال هذه السنة المنصرمة لم تدخر المملكة المغربية جهدا للوفاء بكل التزاماتها الدولية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. واعتمد المجلس الحكومي للمملكة المغربية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الصنع غير القانوني للأسلحة النارية والاتجار بها، فاتحا الباب بذلك على التصديق على تلك الوثيقة. وقدمنا بالمثل تقريرنا الوطني بمقتضى أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن، وأدلينا أيضا ببياننا الوطني بوصفنا دولة مؤيدة لدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وبيّنت اللجنة الأولى الطريق باعتماد تدابير في السنة الماضية لتحسين أساليب عملها. وما نحتاج إلى فعله الآن هو إبداء إرادتنا السياسية على التحرك قُدِّما من ناحية تنفيذ

الاستفادة من الأحداث الهامة المحدد موعدها لسنة ٢٠٠٥ لتوليد زخم جديد لزع السلاح وعدم الانتشار. ومن سوء الحظ أنه ضُيِّعت فرصة تاريخية لتنشيط نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف. وانعدام أي إشارة إلى نزع السلاح في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى يدل على عجز المجتمع الدولي عن التوصل إلى تصور مشترك للتحديات الرئيسية التي يجب التصدي لها في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح، وفيما يتعلق بالحلول الجماعية التي نحتاج إلى تحديدها هويتها. هذا الانعدام إلى رؤية مشتركة تحشد التأييد الدولي القوي للإجراءات التي تتخذ ينبغي أن يكون، بالنسبة إلى كل الدول الأعضاء، سببا إضافيا لبذل الجهد الجماعي الذي من حق المجتمع الدولي أن يتوقعه منا.

وعلى الرغم من النكسات المتتالية في هذه السنة تواصل المملكة المغربية الاعتقاد بأن من مصلحة كل شخص العمل على تشجيع تنشيط نظام نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف. ومن شأن ذلك أن ينطوي على تعزيز الصكوك الدولية الموجودة، وخصوصا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ينبغي إعادة ذكر أهميتها وتأييدها. ومن شأن ذلك أن يتطلب أيضا إيلاء كل الاهتمام الضروري للتحديات الجديدة، ولمخاطر استعمال مجموعات إرهابية لأسلحة الدمار الشامل تحديدا. وذلك أيضا يستدعي أخيرا بذل جهد خاص للعمل على حل المنازعات الإقليمية. وفي الشرق الأوسط نود أن نذكر اللجنة بأهمية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وبضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، وهي الدولة الوحيدة التي لم تنضم في المنطقة إليها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن من الضروري أن ينطوي السلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط على الحد من التباينات بين شواطئ الشمال والجنوب لتشجيع نشوء الازدهار المشترك والتنمية المستدامة. ومن شأن ذلك في

لقد خاب أملنا عندما لم تشر الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة العالمي إلى نزع السلاح، ولا حتى إلى التزام الدول بمنع انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، لا تكاد الوثيقة تذكر الالتزام بدعم تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠١. وهذا أمر يعيره بلدنا اهتماماً شديداً. وشبه الإغفال ذلك يبعث على القلق الشديد إذا ما نظرتم إلى الأثر المدمر للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بلدنا.

ونحن نشعر بذلك الأثر السلبي بوجه خاص من خلال الجريمة، التي يجب أن تتم السيطرة عليها. فإذا كنا غير قادرين على ضمان سلامة وأمن مواطنينا، لن نستطيع أبداً أن نضمن لهم التنمية والتقدم. ولهذا السبب، يتوجب علينا العمل معاً، لأن الاتجار غير المشروع ينتهك الحدود ولم يعد منذ وقت طويل مشكلة داخلية لأي بلد لوحده. ووفقاً لهذه المبادئ، اسمحو لي أن أنبه إلى أن حكومتنا قامت مؤخراً بإطلاق ما نسميه الخطة الأمنية الديمقراطية التي تهدف إلى الحد من الجريمة في الأحياء المحلية، عبر توعية رجال الشرطة إلى مراعاة حاجات مواطنينا بصورة فعلية أثناء تأديتهم لعملهم، وبالتالي تشجيع المواطنين على المشاركة في مكافحة آفة الجريمة.

غير أنه بالإضافة إلى الجريمة، هناك تهديدات جديدة يتوجب على دولنا اليوم أن تتصدى لها، وهي تهديدات أكثر حثاً من الوحشية الواضحة والحمقاء التي تميز الإرهاب. وتجلب تلك التهديدات معها الجوع والفقر الساحق ولا يمكن تقديم العلاجات المطلوبة بشكل فردي.

وفي هذا الصدد، نود لفت الانتباه إلى مسألة غير جديدة لكنها تتخذ أبعاداً خطيرة للغاية في عالمنا مع بداية

الالتزامات المتعهد بها في الماضي. وإلا فسيزداد الطابع التكراري لقراراتنا حدةً وسيلحق الضرر بمصداقيتنا. إن سبب وجود اللجنة الأولى ليس السماح بتبادل الآراء بين الأعضاء فحسب ولكن القيام أيضاً، وفي المقام الأول، بتحقيق أهدافنا السياسية لنتمكن من الإسهام في نزع السلاح المتعدد الأطراف وفي تعزيز الأمن الدولي.

السيد لارا - بينا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي نشارك فيها في المناقشة العامة التي تجريها اللجنة الأولى هل لنا أن نعرب عن ارتياحنا لرؤية انتخابكم، سيدي، لرئاسة هذه اللجنة وأن نهنئ عن طريقكم الأعضاء الآخرين في المكتب. كما أود أن أثنى في هذه المناسبة على موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. فقد كنت موظفاً في الأمانة لمدة ٢٤ سنة وأعلم أنهم يساهمون في بناء عالم أفضل ينعم بالسلام. كما نود أن نعبر عن اشمئزنا إزاء الأعمال الإرهابية الأخيرة التي حدثت في إندونيسيا.

وبما أن ممثل الأرجنتين قد تحدث باسم مجموعة ريو، وهي مجموعة نعتز بانتماثنا إليها، سنكتفي الآن بالتأكيد على مسألتين تهمان بلدنا، ونعتقد أننا بحاجة إلى سماع صوتنا أيضاً بشأهما.

في بداية هذه الألفية الجديدة، نجد أنفسنا مثقلين بعبء المشاكل القديمة. والاستجابات لهذه المشاكل يجب أن تكون على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لأن ذلك يضمن فعاليتها. وفي الواقع، يتبين يوماً بعد يوم أن تعزيز الصكوك المشتركة فيما بيننا بات مطلوباً أكثر مما مضى، ليس فقط لأن رد الفعل الفردي لا يؤدي إلى النتائج المرجوة، بل يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية. وتظل تعددية الأطراف الأداة المناسبة لإيجاد الحلول المناسبة، والأمم المتحدة أكثر تلك الأدوات ملاءمة.

المطلوب ويضمن تنفيذ تدابير السلامة والأمن فيما يتعلق بنقل المواد المشعة والنفايات الخطرة كما حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، إضافة إلى اعتماد المعايير اللازمة لإتمام تلك التدابير.

ويهتم وفد بلدي خصوصا بالأوجه المرتبطة بالضمانات الخاصة بتلوث البيئة البحرية، وتبادل المعلومات عن الطرق البحرية وعن خطط الطوارئ في حالات غرق السفن، إضافة إلى الالتزام بانتشار أية مواد تم إلقاؤها في البحر وإزالة التلوث في المناطق المتضررة جراء ذلك، وإنشاء آليات ومعايير فعالة لتحديد المسؤولية في حالة حدوث أضرار. وكما كان موقف بلدنا التقليدي، سنستمر في الإسهام في نجاح عمل هذه اللجنة، ونحن متأكدون أننا بهذه الطريقة نرسي، إلى حد ما، الأساس لسلام دائم.

السيد إيكويي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد بلدي، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، سيدي، وإلى أعضاء المكتب الآخرين بأصدق التهاني بانتخابكم وأن أعرب لسلفكم عن امتناننا على العمل الرائع الذي قام به خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ويود وفد بلدي أخيراً أن يعرب عن رغبته في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز ومثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

يأتي عمل لجنتنا في وقت توجد فيه قضايا عديدة معروضة علينا، تتعلق بتعزيز صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وبإنهاء سباق التسلح. وهذا في سياق دولي لم تتحقق فيه أهداف نزع السلاح بصفة عامة، بينما يتزايد عدد التحديات التي يتعين مواجهتها، خاصة فيما يتعلق بتزايد الإرهاب الدولي.

وهكذا، فإننا نجتمع في مناخ من القلق المتزايد بينما يبدو أننا نزداد ابتعاداً يوماً بعد يوم عن الالتزامات التي

القرن الحادي والعشرين، ونقصد هنا أزمة موارد الطاقة. فكما قال رئيس جمهورية دومينيكا في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عُقد هنا في الأمم المتحدة، "لضمان الاستقرار السياسي، والحكم الرشيد، والسلم والأمن الدوليين.. ندعو المجتمع العالمي إلى وضع أزمة الطاقة الحالية على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي" (A/60/PV.7,P.16). ومن هذا المنطلق، أجد الجرأة لأؤكد من جديد في هذه القاعة على الفكرة التي اقترحها رئيسنا على مؤتمر القمة، وهي عقد اجتماع كبير يضم قادة العالم لتقديم حلول بديلة لهذه المشكلة الخطيرة، والتي من الممكن جداً وصفها بالضربة القاضية لازدهار الأمم النامية. فالضغط الهائل الذي يشكله تقلب أسعار المحروقات على اقتصاداتنا الناشئة يتحول إلى كايح وعامل تشويه لأي خطة إنمائية.

ولا تزال هناك بدائل أخرى لمصادر الطاقة. بيد أن حرصنا على إيجاد حلول عملية ودائمة لأزمة الطاقة الناجمة عن حاجات بلداننا إلى الطاقة لا يجب أن ينسينا المخاطر التي تترتب على اللجوء إلى بعض مصادر الطاقة، والحاجة إلى الالتفاف على المخاطر المحتملة. وبهذا المعنى، فإن استخدام الطاقة النووية مسألة خلافية في المنتديات الدولية، وفي العلاقات بين الدول. فهناك مؤتمرات متنوعة تضع قواعد استخدامها، وأحدها يتعلق بالآثار التي تقع على الأفراد والمناطق المحيطة نتيجة لنقل النفايات المشعة عبر مناطق تتصف بحساسية خاصة.

إن اقتصاد دومينيكا يعتمد بصورة كبيرة على صناعة السياحة. ولتحقيق تقدم في ذلك القطاع الحيوي لنمونا، نحن بحاجة إلى الماء النظيف وإلى بيئة تحتفظ بنقاها الأصلي، لذلك فإن أي تخريب إشعاعي لشواطئنا يمكن أن يشكل نكسة كبيرة - وكل هذا في خضم حالة حرجة يمر بها بلدنا - وهي حالة تشاطرها مع جميع بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، نحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سييدي الحذر

ذلك المؤتمر من شأنه أن يضعف مصداقية نظام عدم الانتشار في عالم ما زال الخطر النووي يبدو كبيراً.

وكان مشاعر الأسف وخيبة الأمل التي أعربت عنها أطراف عديدة إزاء تلك الانتكاسة لم تكن كافية لحملنا على الالتزام بعملية مفاوضات مجدية خلال المناقشات بشأن مضمون الوثيقة الختامية للقمة. و عوضاً عن ذلك، كان لمصالحنا الوطنية الغلبة على ضرورة التحلي بالروح الجماعية نحو عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.

ويتضح من نتائج المؤتمر أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي أو الضمانات الأمنية أو آليات الضمانات أو بشأن قضية الشرق الأوسط. كما لم يتسن الاتفاق على تنفيذ أحكام المعاهدة المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ويتمثل الأثر المترتب على فشلنا هذا في أنه لا يمكننا أن نوجه رسالة واضحة وقوية إلى الإرهابيين. فإن كنا نريد أن نوجه رسالة من هذا القبيل، لا بد لنا أن نبدأ بإظهار عزمنا الأكيد لهم. وهنا، لا يسعنا إلا أن نجدد النداء الموجه للدول في المرفق الثاني من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتصديق على المعاهدة.

ونرحب بالبيان الذي أدلت به جمهورية الصين الشعبية، إحدى الدول الوارد ذكرها في المرفق الثاني، ومفاده أنها ستصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن على يقين من أن هذه المعاهدة إجراء فعال لترع السلاح وعدم الانتشار النووي، وأن سرعة بدء نفاذها ستسهم إسهاماً كبيراً في السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، نؤيد مفهوم الأمن الجماعي القائم على الثقة المتبادلة والتعاون والمنافع المشتركة والمساواة وتسوية المنازعات سلمياً.

إن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة

قطعناها على أنفسنا في مؤتمر قمة الألفية. وقد شاهدنا ذلك مؤخرًا في الاجتماع العام رفيع المستوى، حيث أخفقت الدول في التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدماً في المناقشة حول نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كيف وصلنا إلى هذا الحال؟ إن وفدي يشعر أن هذا الشاغل يجب أن يكون في صميم مناقشاتنا الحالية إن أردنا إنهاء المأزق القائم حقاً.

ولئن كان عدم توافق الآراء إزاء نزع السلاح ملحوظاً في القمة الأخيرة، فإنه لم يكن مفاجئاً بأي حال من الأحوال. بل إنه يندرج ضمن سلسلة من الانتكاسات السابقة؛ فثمة اجتماعات أخرى بشأن نزع السلاح عقدت في السابق وتخللها توجه خطير نحو غياب توافق الآراء، الأمر الذي حرم القمة من التزام جاد حيال هذه المسألة الحيوية.

إن مؤتمر نزع السلاح، الهيئة متعددة الأطراف الوحيدة لدى المجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح، يذكر في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/60/27)، أنه اختتم دورته لعام ٢٠٠٥ مرة أخرى دون اتفاق على برنامج عمل. كما أنه لم ينشئ أو يعيد إنشاء آليات بشأن أي بند يعينه من بنود جدول الأعمال.

وطوال السنوات التسع الماضية، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل أو الاضطلاع بأي عمل رئيسي. وكما نعرف جميعاً، فإن المؤتمر السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو، قد انتهى دون اتفاق جوهري، حيث اعتمد وثيقة تتعلق بالمسائل الإجرائية فحسب. وفشل

إن استعراض تنفيذ برنامج العمل خلال ذلك الاجتماع يبين أن الجهود التي تبذلها دول لمنطقة ما زالت هزيلة وقد تقوضها مشاكل مرتبطة بسهولة اختراق الحدود المترامية الأطراف، وقلة المعدات والافتقار إلى البيانات والمعلومات الدقيقة بشأن طبيعة الأسلحة المتداولة وكميتها.

وأود أن أكرر النداء الموجه إلى المجتمع الدولي خلال ذلك الاجتماع لكي يقدم الدعم اللازم لمكافحة ناجمة للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتنسحب هذه الملاحظات وهذا النداء أيضاً على منطقة البحيرات الكبرى برمتها، والتي ينبغي النظر إليها باعتبارها منطقة خاصة للتنمية وإعادة البناء تحتاج إلى أموال تركز لها خصيصاً. وسيسهل المجتمع الدولي بذلك إسهاماً كبيراً في تهيئة الظروف المؤدية إلى توطيد السلام والأمن والاستقرار في منطقة عانت من الصراع المسلح طويلاً.

السيد الغري (تونس) (تكلم بالفرنسية): لم يتمكن الممثل الدائم لتونس من الحضور في آخر لحظة، وطلب مني أن أدلي بهذا البيان نيابة عنه.

وباسم وفدي أهنيكم، سيدي، تهنئة حارة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفدي في اضطلاعكم بمهمتكم، وصولاً إلى خاتمة ناجحة لعملنا.

ما فتئت تونس تؤمن بأن سباق التسلح لا يمكن إلا أن يكون على حساب تلبية أهم الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين. وترى تونس أنه لا بد من إيلاء الأولوية لإعادة توجيه الجزء الأكبر من الموارد المكرسة لأغراض عسكرية إلى الأنشطة التنموية وإلى تحقيق النمو الاقتصادي.

وخلال قمة أيلول/سبتمبر، أهدر المجتمع الدولي فرصة أخرى لوضع أهداف محددة بغرض إنعاش عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، التي شهدت تباطؤاً شديداً خلال

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه المعقود في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه، قد أتاح الفرصة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لاستعراض التقدم المحرز على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية منذ اعتماد برنامج العمل عام ٢٠٠١.

وللأسف، لم يتسن إتمام المحادثات التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ باعتماد صك قانوني ملزم يمكن الدول من تحديد ورصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن المؤسف أن يكون مشروع الصك المقترح سياسي الطابع وألا يشير إلى الذخائر.

وكما يقول الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/60/1)، يمثل هذا الاتفاق خطوة جديدة ومشجعة نحو تنفيذ الالتزامات السياسية المتخذة في إطار برنامج العمل. ومع ذلك، فقد دعا إلى مزيد من العزم في التطبيق وتضافر الجهود فيما يتصل بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق أهدافنا. ومسؤوليتنا جميعاً أمام التاريخ والأجيال القادمة هي تعزيز وتقوية الصكوك المتعددة الأطراف المختلفة بشأن نزع السلاح بغية الحد من التهديدات التي تمثلها الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل للبشرية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشارة إلى شواغل الكونغو والدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي أعرب عنها في الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين للجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والمعقود في برازافيل في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

ووسائل إعادة إطلاق عملية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نأمل أن الفريق العامل المفتوح العضوية الذي يتناول مع تلك المسألة سيتمكن من تقديم مقترحات إيجابية لهذا الغرض.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية، وكذلك إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، هما وسيلة هامة لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء. وهذا جزء لا يتجزأ من تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، ما زال الشرق الأوسط إحدى المناطق الأشد إثارة للقلق بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع كل مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم العديد من النداءات الموجهة من دول أخرى في المنطقة والعديد من قرارات الجمعية العامة المتصلة بهذه المسألة. وفي هذا الصدد، نطالب المجتمع الدولي، خاصة الدول التي تملك نفوذاً، باتخاذ تدابير عاجلة وعملية لإنشاء هذه المنطقة.

ونحن ندرك الأهمية البالغة للاتفاقية التي تحظر الألغام البرية المضادة للأفراد وآثارها المفيدة على السلم والأمن الدوليين. ولذلك صدّق بلدي فوراً على الاتفاقية واستكمل عملية تدمير مخزونات الألغام البرية المضادة للأفراد. ونأمل أن تشارك جميع الدول الأطراف في هذه العملية من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية.

وبشكل مماثل، نرحب بالعمل الذي أنجزه هذا العام الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالتفاوض على مشروع صك دولي بشأن تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السنوات القليلة الماضية. فبالإضافة إلى فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، المعقود في أيار/مايو من العام الحالي، لم يبدأ بعد نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد تسع سنوات من اعتمادها. وبشكل مماثل، فإن مؤتمر نزع السلاح - وهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح - ما زال يواجه المشاكل المتعلقة ببرنامج عمله. وعلاوة على ذلك، ما زالت هيئة نزع السلاح تعاني من المشاكل في وضع برنامج محدد وثابت لأعمالها في المستقبل. ومن ثم تستمر المشاكل لتعيق العملية. وما زال وفدي يعتقد أن الحلول المتعددة الأطراف التي تم التوصل إلى اتفاقات بشأنها، وفقاً للميثاق، تقدم السبيل الأفضل لحل المسائل العديدة المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي بشكل دائم.

وأى تقييم للحالة المتعلقة بتزع السلاح النووي خلال السنوات الثلاثين الماضية سيخلص إلى عدم إحراز تقدم معقول. فنحن ما زلنا بعيدين تماماً عن تحقيق الأهداف المحددة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بتزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل في إطار مراقبة دولية فعالة. وفي هذا الصدد، نكرر النداءات التي تم توجيهها من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠٠٠ بتحقيق الإزالة الكاملة لمخزوناتهما النووية.

وإلى أن تتم إزالة كل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن من حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل على ضمانات أمنية فعالة ضد التهديد باستخدام مثل هذه الأسلحة أو استخدامها. ونعتقد أيضاً أن الوقت قد حان لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح من أجل تحديد سبل

ومع ذلك، وكما أكد متكلمون عديدون، فإن أسرة الأمم المتحدة قد أخفقت في اتخاذ خطوات ملموسة خلال العام المنصرم بشأن المسائل الملحة في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. فنحن لم نتمكن من التقريب بين مختلف المواقف بشأن مشروع الجزء الخاص بترع السلاح في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

وينبغي ألا تثنى تلك الانتكاسات عزيمةنا. بل على العكس، ينبغي أن تزيد عزمنا على العمل مع إحياء وتنشيط جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار من جديد. وستؤيد تركيا جميع الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الغرض. وفي هذا السياق، نود أن نشدد بشكل خاص على ضرورة تنشيط العمل الذي يتم داخل مؤتمر نزع السلاح. فهذه الهيئة تتحمل عبء وطأة نتائج جهود المجتمع الدولي في هذا المجال، وينبغي أن نجتهد للإبقاء على استمرار مسيرتها.

إن تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح هي عناصر هامة في سياسة تركيا للأمن الوطني. وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية لعدم الانتشار والأنظمة الدولية لضبط الصادرات، وهي تود أن ترى تلك الصكوك وقد حققت طابعها العالمي مع التنفيذ الفعال لها.

علاوة على ذلك، تؤيد تركيا أيضا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي تكمل، في رأينا، الجهود العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ورغم إخفاق المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد في أيار/مايو، تعتقد تركيا أن المعاهدة لا تزال صكا متعدد الأطراف فريدا ولا بديل له، وأنه حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي والأساس الرئيسي لمسعى نزع السلاح النووي. وأحد العناصر التي لا غنى عنها في ذلك النظام هو،

وتؤدي تونس دورا نشطا في الساحات العديدة التي هي جزء منها، وأولها وأهمها اتحاد المغرب العربي، الذي هو بالنسبة إلينا إنجاز تاريخي أساسي واختيار استراتيجي. وما فتئ بلدي يسهم منذ ستينات القرن الماضي في إعادة السلم وتوطيده في العالم، خاصة في أفريقيا، من خلال مشاركته في عدة عمليات لحفظ السلام. وتعمل تونس أيضا بشكل حثيث لضمان نجاح عملية برشلونة، التي تشكل أساسا هاما للتعاون والتضامن بين البلدان الواقعة على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وتسهم تلك العملية في تعزيز الشراكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالتحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها المنطقة.

وسيواصل بلدي أداء دوره في تعزيز السلام ونزع السلاح. ونتمنى للجنة كل النجاح في أعمالها.

السيد إرشين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، والأعضاء الآخرين في المكتب، على انتخابكم. ولن يدخر وفدي وسعا في دعم مساعيكم خلال أعمال اللجنة.

وتؤيد تركيا البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وسأعرض بإيجاز بعض المسائل التي يوليها بلدي أهمية خاصة.

وأود أن أبدأ بيئة الأمن العالمي، التي تغيرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة. واليوم، نرى أن الأطراف من غير الدول والإرهابيين والدول غير الممتثلة لمتطلبات عدم الانتشار ونزع السلاح، وكذلك التأخيرات في تنفيذ التزامات وواجبات نزع السلاح النووي، تمثل تحديات للتوازن الحساس الذي أنشأه نظام المعاهدات على مدى العقود الأربعة الماضية. ولذلك، فإنه ينبغي الحفاظ على هذا التوازن، ويجب أن تتمكن الأمم المتحدة من التصدي لتلك التحديات.

عن تهديدهما التنمية الاجتماعية الاقتصادية لكثير من البلدان. وتوجد أيضا علاقة وثيقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الإرهاب. وستواصل تركيا إسهامها الفعلي في جميع الجهود المبذولة ضمن نطاق الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى لتعزيز التعاون الدولي وإقامة معايير وقواعد فعالة بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه.

ومن دواعي القلق الخطير أيضا في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة انتشار نظم الدفاع الجوي المحمولة واستخدامها غير المأذون به. ولدى تركيا اعتقاد راسخ بضرورة أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل حاسم لتحسين أمان المخزونات وتعزيز ضوابط التصدير في البلدان التي تستورد نظم الدفاع الجوي المحمولة والتي تنتجها. وفي هذا الصدد، سوف تقدم تركيا مرة ثانية مشروع قرار متعلق بهذه النظم هذا العام، وترجو أن تعتمد اللجنة بتوافق الآراء.

ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق في مجال الأسلحة التقليدية استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد بشكل غير مسؤول وعشوائي. وتؤيد تركيا بشدة الجهود المبذولة لتحقيق عالمية اتفاقية أوتاوا وتنفيذها بشكل فعال والرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

وأود أن أشير أيضا إلى أن تركيا أصبحت في آذار/مارس ٢٠٠٥ طرفا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الإضافية الأول والثاني والرابع. وتمشيا مع التزاماتنا بموجب البروتوكول الثاني، قدمت تركيا تقريرا عن أنشطتها.

ولن تكتمل مداخلتي بدون ذكر دعمنا لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونرى أن تلك الأداة آلية مفيدة للغاية وتكتمل عملنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

بلا شك، سلطة التحقق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، ينبغي تعزيز تلك السلطة واعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي بوصفه قاعدة عالمية للتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار. وهذا أمر ذو أهمية خاصة نظرا للأزمة التي واجهناها مؤخرا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحيث أن تركيا تقع في منطقة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى نظام عدم الانتشار النووي العالمي، فهي تولي أيضا أهمية كبيرة لسرعة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحث مرة أخرى على توقيع المعاهدة والتصديق عليها، خاصة ببقية دول المرفق الثاني التي لم تفعل ذلك حتى الآن.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أعرب مجددا عن تأييدنا لفكرة مطروحة منذ أجل طويل، وهي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتشجع تركيا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تفاهم إقليمي مشترك بشأن هذا المشروع بمشاركة جميع الأطراف المعنية. ويستلزم ذلك، ضمن أمور أخرى، التقييد على نطاق أوسع في منطقتنا باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتنفيذ الفعال لهما. ونحث جميع البلدان في منطقتنا غير الأطراف في هذين الصكين على أن تصبح أطرافا فيهما على وجه السرعة.

إن الزيادة التدريجية في مدى ودقة القذائف التسيارية تجعل خطر الانتشار أشد إثارة للقلق. وتعتقد تركيا أن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية تشكل خطوة عملية نحو إطار قانوني مقبول دوليا في هذا المجال.

ويسبب انتشار الأسلحة التقليدية أيضا لبلدي قلقا خطيرا. ويمثل تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بشكل مفرط تهديدا كبيرا للسلام والأمن، فضلا

الهيمنة والانفرادية والتدخل، على نحو مكشوف أو سري، وعدم الأمن الذي تشعر به أكثر البلدان ضعفا، ونية إثبات صلاحية نظرية الاستخدام الوقائي للقوة. ولتلك الأسباب يتحتم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، استنادا إلى التقييد الدقيق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ومن غير المقبول ببساطة أن يوجد بليون من الأميين و ٩٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع في العالم بينما يقدر الارتفاع في النفقات العسكرية السنوية بالفعل بتريليون دولار. وما حجم التقدم الإضافي الذي يمكن إحرازه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي كثر التشدد بها على تواضعها لو أن مجرد جزء ضئيل من تلك النفقات العسكرية الهائلة وجه إلى حل مشاكل نقص التنمية والحد من الفجوة بين أكثر البلدان ثراء وأكثرها فقرا؟

ما زالت كوبا تدعو بشدة إلى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية محكمة. وندعو بصفة خاصة إلى القضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل. وقد أولت كوبا على غيرها من بلدان حركة عدم الانحياز، أولوية عليا لنزع السلاح النووي، إدراكا منا للخطر الذي ينطوي عليه مجرد وجود تلك الأسلحة بالنسبة للبشرية جمعاء.

ومن المتناقضات أن بعض الدول ما زالت تضغط على غيرها، بل وترغمه حتى يركز المجتمع الدولي على عدم الانتشار الأفقي بدلا من التركيز على نزع السلاح النووي؛ رغم أنه ما زالت توجد عشرات الآلاف من الأسلحة النووية التي تعرض للخطر بقاء الجنس البشري ذاته. فلا بد من أن تحل مسألة الانتشار من جميع جوانبها بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ضمن سياق القانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة. والطريقة الوحيدة المأمونة والفعالة لمنع انتشار

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي تعلقها تركيا على نزع السلاح العام والكامل واستمرار الدعم الذي يقدمه بلدي لجميع الجهود المبذولة في مجال دعم الأمن الدولي من خلال الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ومع أن المهمة التي تنتظرنا شاقة، فإننا نقف على أهبة الاستعداد للقيام بدور فعلي في جميع الجهود المبذولة تحقيقا لتلك الغاية.

السيد ريكخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

يؤيد وفد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الدائم يوم الاثنين الماضي باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد أهمية اللجنة الأولى، ولا سيما اليوم ونحن غارقون في مناقشة طويلة عما حدث في منتديات نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف خلال الفترة التي نحن بصدددها.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر احتتم الاجتماع العام الرفيع المستوى أعماله باعتماد وثيقة ختامية (القرار ١/٦٠ حذفت منها مسائل ذات أهمية حيوية لشعبنا. وقد أعرب في الواقع عن الاستهجان لاستبعاد غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المفاوضات النهائية. وطبق هذا الإجراء التمييزي الذي لا يعد متسما بالشفافية بحال أيضا على النظر في المسائل التي سيجري إدراجها في فرع متعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. وكانت النتيجة النهائية لهذا التفاوض غير الشامل للجميع محيبة للآمال وتدعو للأسف: إذ تقرر حذف الفرع المذكور من الوثيقة الختامية، نظرا لرفض وفد الولايات المتحدة الصيغة المتعلقة بنزع السلاح النووي. وهذا الحذف مثير للانعاج بصفة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن النفقات العسكرية في عالمنا الأحادي القطب الحالي ما زالت تنمو، وبصفة رئيسية بسبب الزيادة المذهلة في الميزانية العسكرية للقوة العظمى. وهذا بدوره يزيد من وضوح

السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية لا يمكن أن تطرح جانبا وتهمل بينما يعطى مركز الصدارة والأولوية لعدم الانتشار الأفقي. ولم يعد بإمكاننا تأخير الشروع في إجراء مشاورات متعددة الأطراف تهدف إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا، نلتزم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، لا نزال نشاطر الآخرين الشواغل الإنسانية المرتبطة بالانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلا عن الاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام المضادة للأفراد. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي لهذه اللجنة النظر بعمق واتخاذ تدابير حاسمة لمنع بعض البلدان من الاستمرار في صنع أسلحة متطورة وفتاكة بشكل متزايد، تسبب ما يسمى بالأضرار الجانبية، وهو تعبير يستخدم لإخفاء أمر الضحايا الأبرياء لتلك الأسلحة.

وقد أضيفت الآن إلى برنامج عمل الأمم المتحدة الذي وضع عام ٢٠٠١ وثيقة سياسية تم الاتفاق عليها في شهر حزيران/يونيه الماضي بعد مفاوضات مكثفة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. ومن المؤسف أنه استحال التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق باعتماد نص ملزم قانونا، أساسا بسبب معارضة حكومة الولايات المتحدة. ومع ذلك فإننا نسلم بأن ذلك الصك الدولي يمثل حقا خطوة إلى الأمام.

تشارك كوبا في القلق من الخطر الذي تشكله الصلة بين الإرهاب والأسلحة الدمار الشامل. غير أنه لا يمكننا درء هذا الخطر عن طريق ما يسمى بالمبادرة الأمنية لمكافحة

أسلحة الدمار الشامل هي بالقضاء الكامل على تلك الأسلحة.

وقد كان المؤتمر الأول للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في مكسيكو سيتي في نيسان/أبريل، حدثا ذا أهمية كبرى. وشغلت كوبا منصب أحد نواب الرئيس واشتركت على نحو فعلي وبناء في كل من الأعمال التحضيرية لذلك المؤتمر الكبير وفي المداولات التي دارت أثناءه، بما في ذلك المفاوضات بشأن الإعلان النهائي الذي اعتمد. وفي تلك المشاركة دليل آخر على التزام الحكومة الكوبية الراسخ بتعددية الأطراف وإصرارها السياسي على الامتثال لكافة التزاماتها كدولة طرف في كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تُظهر أن كوبا لا تزال تتخذ خطوات عملية تحقيقا لتلك الغاية.

وفي أيار/مايو اختتم المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار أعماله دون التوصل إلى اتفاق بشأن البنود الموضوعية في جدول أعماله. وهذا أمر يؤسف له حقا. واتضح في أثناء المناقشات والمفاوضات التي دارت في المؤتمر أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية وحظرها بصفة دائمة. أما بالنسبة لكوبا فمعاهدة عدم الانتشار ليست غاية في حد ذاتها، بل هي مجرد خطوة على الطريق إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وتعرب كوبا مرة ثانية بصفة قاطعة عن رفضها في تطبيق معاهدة عدم الانتشار اللجوء مرة أخرى للانتقائية وازدواجية المعايير اللتين شهدناهما ثانية في أثناء الأسابيع الأخيرة. وفي هذا السياق نؤكد على موقفنا المعروف فيما يتعلق بحقوق الدول غير القابلة للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن نفس المنطلق نشدد على أن المسائل المتصلة بنزع

يجب أن ينفذ في سياق التعاون الدولي برعاية الأمم المتحدة وتمشيا مع المعاهدات الدولية ذات الصلة.

إننا، في ظل تلك الخلفية، ننظر بقلق عميق إلى أن مجلس الأمن ما زال ينتحل لنفسه امتيازات ووظائف ليست له، مثلما حدث في حالة اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فهذا القرار يتعامل مع مسألة ينبغي أن تُدرس وتظل تُدرس في سياق آلية نزع السلاح التقليدي المتعدد الأطراف، حيث تتوفر الفرص لجميع الدول لكي تتفاوض على صك ملزم قانونا.

وإذ تشارف السنة الحالية على الانتهاء، عجزنا أيضا عن إعادة تنشيط آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف؛ والواقع أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح كليهما في حالة شلل. ولا يزال العديد من القرارات التي اتخذتها اللجنة الأولى من دون تنفيذ، وبخاصة تلك التي تتعامل مع نزع السلاح النووي. وإننا نكرر التأكيد على ضرورة تجاوز هذه الحالة ونطلب بإلحاح تجديد الدعم السياسي من المجتمع الدولي، لا سيما من جانب البلدان التي تشكل في الأولويات التي وضعتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

لا تزال الجمعية العامة، بما في ذلك لجننتها الأولى، تفتقر إلى الآلية المطلوبة لمتابعة تنفيذ قرارات ومقررات الجمعية. والصعوبة الرئيسية التي تواجهها اللجنة لا تتعلق بما إذا كانت أساليب عملها فعالة أم لا، وإنما بالعوامل السياسية، وبخاصة الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول القوية، وعلى وجه التحديد الدولة العسكرية الكبرى، بخصوص المضي قدما بمسائل تتسم بأهمية رئيسية للسلام والأمن الدوليين، بما فيها نزع السلاح النووي.

السيد هاشم (البحرين): يطيب لي أن أنقل إليكم، السيد الرئيس، تهنئي وفد بلادي بانتخابكم رئيسا للجنة

الانتشار، فهي آلية غير شفافة وانتقائية تقتصر على مكافحة الانتشار الأفقي، بينما تتجاهل الانتشار الرأسي ونزع السلاح. فبعض العناصر أو المبادئ الواردة في تلك المبادرة لا يتماشى مع الممارسة الفعلية وينتهك المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ولا يتوافق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها. ويمكن بموجب المبادرة اتخاذ إجراءات تتعارض مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن شأن مبادرة من هذا النوع إضعاف تعددية الأطراف لأنها تضعف الوحدة الدولية من أن تساهم في تحقيقها في التعامل مع المسألة ومع تقوية أدوار الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية في ميداني نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونكرر أن الطريقة الوحيدة لضمان ألا تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين هي حظر وإزالة تلك الأسلحة بصورة تامة، وبخاصة الأسلحة النووية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بو شعرة (المغرب).

إن ظاهرة الإرهاب بأي مظهر من مظاهرها يجب أن تكافح من دون الكيل بمكيالين. ولا يمكن لدولة أن تجوب العالم لتعزيز ما يسمى بالحملة ضد الإرهاب الدولي، بما في ذلك الإرهاب الذي ينطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل، بينما توفر الملاذ والتمتع بالإفلات من العقاب لإرهابيين شنيعين يفخرون بلجوتهم إلى الإرهاب، مثل لويس بوسادا كاريلس، على أرض البلد الذي يدعي أنه قائد تلك الحملة.

في هذا اليوم يحيي الشعب الكويي الذكرى السنوية التاسعة والعشرين للعمل الشنيع الذي ارتكبه بوسادا كاريلس نفسه عندما هاجم طائرة كويية في منتصف رحلتها وتسبب في موت ٧٣ شخصا من ركابها. إن كوبا تؤيد إنشاء وتعزيز تحالف دولي لجميع الدول لمنع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، لكن هذا المسعى

للكوالة الدولية للطاقة الذرية بحلول دون تحقيق هذا الهدف. ومن هنا يأتي الدور الهام الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به بما يتحملة من مسؤولية، وذلك من خلال ممارسة الضغط على إسرائيل لحملها على الانصياع للقرارات الدولية ذات الصلة.

إنه لمن المؤسف حقاً، أن بعض الدول النووية تعرقل عقد مؤتمر نزع السلاح. لذا نرى ضرورة إزالة كافة الصعوبات والمعوقات التي تحول دون عقد مؤتمر نزع السلاح، وذلك بالبداية في إجراء مفاوضات عملية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح وإنشاء لجنة مخصصة في إطار المؤتمر معنية بتزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، تؤيد مملكة البحرين فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ١٩٩٦ التي أعلنت بضرورة أن على جميع الدول التزاماً بالسعي بنية صادقة إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وبالوصول إلى هذه المفاوضات إلى نتيجة.

إن استمرار الجهود المضنية الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي من شأنه أن تساعد على الحد من انتشار الأسلحة النووية، وكان آخر تلك الجهود قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي التزمت حكومة بلادي بمقتضاه بتقديم تقريرها الوطني إلى مجلس الأمن بشأن موضوع الأسلحة النووية. إلا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستظل حجر الزاوية والركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار بالرغم من المعوقات التي تواجهها سواء بعدم الانضمام إليها من جانب بعض الدول، أو التلويح بالانسحاب منها، أو الانسحاب منها فعلياً مما يثير قلق المجتمع الدولي إزاء التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. غير أن الأمل سيظل يراود البشرية في أن تعيش في مناخ من التفاهل العريض ببناء مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار والتعايش السلمي بين جميع دول العالم.

هذه، وكذلك إلى بقية أعضاء المكتب بانتخابهم لمناصبهم، متمنياً لكم جميعاً التوفيق والنجاح في تسيير أعمال اللجنة، وذلك لما عُرف عنكم من دراية وحكمة.

منذ انبثاق فجر الألفية الجديدة والعالم يتطلع إلى تجسيد ما اتفق عليه الأقطاب في إعلان الألفية إلى واقع حي، يعيش سكان العالم في ظله بأمان بعيدين عن مخاوف الحرمان والأخطار، يرفلون في أثواب الأمن والسلام.

ورغم مرور خمسة أعوام على الإعلان وتزامن تلك المناسبة مع اكتمال العقد السادس لقيام الأمم المتحدة، فإن الأمر كما يبدو تشوبه الهواجس المخيفة، جراء الفشل الذي مني به المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انعقد في أيار/مايو الماضي، في التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد الالتزام الدولي، الذي تم التوصل إليه في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

إن مملكة البحرين، إيماناً منها بضرورة التعاون الدولي في تطهير عالمنا من كافة أسلحة الدمار الشامل، صادقت على الكثير من الاتفاقيات، منها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦، وكذلك معاهدة عدم الانتشار التي انضمت إليها بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

إن المبادرات الرامية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية لاقت نجاحاً في بعض مناطق العالم، إيماناً من الدول بأهمية تحقيق السلام والاستقرار في تلك المناطق، وهي خطوة إيجابية نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ومما له أهمية ملحة جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي تصبو إليه شعوب المنطقة. غير أن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وعدم إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية التابع

والأمن الدوليين، مما يتطلب ردا جماعيا من جانب المجتمع الدولي.

وتلتزم صربيا والجبل الأسود التزاما حقيقيا بالمشاركة التامة في جميع المبادرات الإقليمية والعالمية المتصلة بمكافحة الإرهاب. وفي الشهر الماضي، وقع وزير خارجية صربيا والجبل الأسود على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، مضيفا إياها إلى ١٢ اتفاقية لمكافحة الإرهاب صدقت عليها صربيا والجبل الأسود بالفعل، ومما له أهمية قصوى أن قادة الدول والحكومات أعلنوا في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ أنهم "يدينون بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه، وحيثما ارتكبت، وأيا كانت أغراضه، إذ أنه يشكل تهديدا أخطر للسلام والأمن الدوليين". (القرار ١/٦٠، الفقرة ٨١)؛ ونحن نؤيد تحديد الأمين العام لعناصر استراتيجية لمكافحة الإرهاب.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء مشكلة أخرى تمس استقرار منطقتنا ألا وهي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصلة ذلك الانتشار المباشرة بالجرمة المنظمة والإرهاب. وهذه المشكلة تتخذ طابعا حادا على الأخص في إقليم كوسوفو وميتوهيا المتمتع بالحكم الذاتي ضمن أراضي صربيا والجبل الأسود، والذي تديره الأمم المتحدة بصفة مؤقتة. ونرى أنه يتعين علينا ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما تعزيز الرقابة على الصادرات وتقوية التعاون الإقليمي والدولي من أجل تسوية هذه المشكلة.

ولهذا فإننا نولي أهمية كبيرة لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونحن نقدم سنويا معلومات وطنية عن تنفيذ البرنامج. وتجري الاستعدادات، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء هيئة

السيد كلوديروفتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي في البداية بأن أهني الرئيس باسم وفدي بانتخابه رئيسا للجنة الأولى. إن خبرته ومهارته ستقودانا بلا شك إلى النجاح في مداوات اللجنة في الدورة الحالية. كما نقدم تمانينا أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

ولقد أيدت صربيا والجبل الأسود البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وفي هذه المرحلة، أود أن أقدم بعض الملاحظات الإضافية التي يوليها بلدي أهمية خاصة.

وعلى الرغم من الإدراك لضرورة أن يشمل أي إصلاح لمنظومة الأمم المتحدة الإصلاح في ميدان نزع السلاح، لا بد من الإشارة إلى أن هناك انقسامات مستمرة بين الدول فيما يتعلق بالأولويات والتحديات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وتؤثر هذه الانقسامات، بدورها، على الاتفاق على المكانة الواجبة للأمم المتحدة في مسائل نزع السلاح والدور الذي تضطلع به في هذه المسائل في عالم اليوم. ومما لا شك فيه أن الاجتماع الأخير الرفيع المستوى قد أحرز بعض الطفرات الإيجابية في ميداني السلم والأمن. إلا أننا نتفق مع الأمين العام في تقييمه القائل بأن عدم ورود ذكر لموضوع نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية يدعو إلى الإحساس بالإحباط الشديد. ونتوقع أن تتخذ الدورة الحالية تدابير ملموسة لتجاوز الخلافات القائمة في هذا المجال، فتبرر بذلك تماما مفهوم التعددية.

ونادرا ما ظهرت أهمية إطار الأمم المتحدة لنزع السلاح للسلم والأمن في العالم كما ظهرت الآن كمركز للاهتمام، وخاصة نتيجة لتنامي التهديدات بانتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكان وقوعها في حوزة الإرهابيين. وتشكل الصلة بين الانتشار النووي، والأشكال الجديدة للإرهاب، والشبكات الإجرامية العابرة للحدود، تهديدا حقيقيا للسلم

العام الماضي في مؤتمر قمة نيروبي من أجل عالم خال من الألغام.

وصربيا والجبل الأسود، بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ التام للمعاهدة. ومما يؤسف له أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو لم يحقق نتائج جوهرية، وإنما كشف عن ضعف نظام عدم الانتشار. ولهذا فعلى أن نضعف جهودنا لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي كبنود من بنود جدول الأعمال الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد العمل على الحظر الشامل للأسلحة النووية والسعي إلى نزع السلاح النووي، والسماح في الوقت ذاته بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل نظام الوكالة الدولية للطاقة النووية الصارم للتحقق.

وقد أودعت صربيا والجبل الأسود صكوك تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيار/مايو ٢٠٠٤، وهي كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، تؤيد كل الاجتماعات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تؤكد على أهمية المعاهدة والتي تعمل على الإسراع بعملية التصديق عليها. وقد بدأ العمل على مستوى دولة الاتحاد في اتخاذ إجراء باستحداث نموذج لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. ونحن نؤيد الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها عملية التصديق، فعلى أن نواصل النهوض بالمعاهدة. ومما له أهمية بالغة، بغية تحقيق ذلك الغرض، اعتماد الإعلان الختامي، الذي سيركز الاهتمام على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والحاجة إلى

تنسيقية لتيسير تنفيذ مشروع مساعدة صربيا والجبل الأسود لتعزيز الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد اعتمد قانون الدولة الاتحادية المعني بالمبيعات الخارجية للأسلحة، والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستعمال المزدوج في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ودخل حيز النفاذ في آذار/مارس. وبدأ فعلا سريان القانون المتعلق بالأسلحة النارية المحمولة، واختبار الأجهزة والذخيرة. ويجري الإعداد لقانون يتعلق بإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، ومن المنتظر أن يعرض مشروع القانون على برلمان الاتحاد لإقراره في نهاية عام ٢٠٠٥.

وتمشيا مع الأحكام الملزمة لاتفاقية أوتوا المتعلقة بالألغام الأرضية، بدأت صربيا والجبل الأسود في تنفيذ مشروع لتوفير مخزوناتهما من الألغام الأرضية المضادة للأفراد تدميرا تاما. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، تم الانتهاء من الجوانب التقنية لتدمير الألغام المضادة للأفراد بالتعاون مع وكالة الصيانة والإمداد التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومع كندا. ونحن مقتنعون بأننا سنصل إلى تحقيق هدف إعلان جنوب شرق أوروبا منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠١٠.

وفي نفس الوقت، تتوقع صربيا والجبل الأسود أن الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر نيروبي لعام ٢٠٠٤ للدول الأطراف في اتفاقية أوتوا ستبرهن على ضرورتها في الإسهام في الأنشطة التي يبذلها المجتمع الدولي خلال السنوات الخمس المقبلة في مجالات هامة أخرى تغطيها الاتفاقية مثل إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وإعادة تأهيل ضحايا الألغام المضادة للأفراد وإعادة إدماجهم سيكولوجيا واجتماعيا. وفي هذا السياق، سيجتمع الشركاء من الدول وأعضاء المجتمع المدني في زغرب بكرواتيا في الشهر المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الطويلة الأجل التي اعتمدت في

ونأمل أن نتمكن خلال الدورة الحالية للجنة من التوصل سويا إلى إيجاد طريق لتحسين عملها حتى تستطيع الاستجابة بفعالية أكبر للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

السيدة نونيز دي أودريمان (جمهورية فنزويلا

البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يهنئكم، السيد الرئيس، ويهنئ الأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابكم. ونتمنى لكم كل النجاح في العمل الذي تقومون به.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به كل من ممثل الأرجنتين باسم مجموعة ريو، وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. لكننا نود إلقاء الضوء على موقف حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن بعض أوجه نزع السلاح والأمن الدولي.

فعملنا الدولي في ذلك المجال يتبع المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية المُجسّدة في دستور عام ١٩٩٩، والقانون الأساسي للأمن والدفاع الوطنيين، والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧. ومن بين تلك المبادئ، نود إلقاء الضوء على تشجيع العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، والتعاون مع البلدان النامية، وتعزيز الثقة والأمن في منطقتنا الإقليمية، وتنفيذ نظام أممي وطني جديد شامل ومتكامل مع النظام الإقليمي لأمريكا اللاتينية، يتميز بنهج متعدد الأبعاد وبمفهوم أممي تعاوني وغير هجومي، يتركز على تنمية الشعوب من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

وما فتئت جمهورية فنزويلا البوليفارية، الملتزمة بترع السلاح العام والكامل - وهو هدف وارد في دستورها - تدعم التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة للتوصل إلى إزالة الأسلحة النووية، لأن هذا هو السبيل

دخولها حيز النفاذ. ويشكل الإعلان الصادر عن المؤتمر خطوة نوعية تقدمية ويوفر أساسا صلبا لمساعينا في المستقبل.

وتحترم صربيا والجبل الأسود أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية احتراماً تاماً وترى أنه من الضروري وضع نظام للتحقق من الاتفاقية بعد مرور ثلاثين عاماً على اعتمادها، مما يمكن من ثم، من وضع نهج موحد لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وإننا نبذل جهوداً بالتعاون مع فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاستجابة بفعالية أكبر للتحديات التي قد تنشأ في أعقاب استخدام هذه الأسلحة.

وبصفتها عضواً حالياً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تؤيد صربيا والجبل الأسود جميع الجهود الرامية إلى إزالة مخزونات تلك الأسلحة. وكعلامة على التزامها بالاتفاقية، قامت صربيا والجبل الأسود، بإزالة وتدمير جميع ما كان لديها من مخزونات الأسلحة والمنشآت المرتبطة بها بحلول عام ٢٠٠٤.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أيدت صربيا والجبل الأسود البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة، رئيسة الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماع مدريد، حيث اضطلعت إسبانيا برئاسة نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ومع أننا لسنا عضواً في هذا النظام، فقد التزمنا طواعية بالامتثال لبعض وثائقه.

وبصفتها طرفاً من خمسة أطراف في اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي - المادة الرابعة، المرفق ١ بآء من اتفاق دايتون - تنفذ صربيا والجبل الأسود أحكامه على نحو متسق، وتدمر الفائض من مخزونات الأسلحة وتوجه جهودها نحو الوفاء بمتطلبات العضوية الكاملة في التكامل الأوروبي - الأطلنطي.

دعوني، السيد الرئيس، أختم كلامي بالتعبير عن دعمنا لمبادراتكم الرامية إلى تحسين فعالية عمل اللجنة الأولى.

نلاحظ مع التحفظ إمكانية نقل مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار إلى مجلس الأمن، كونه متددى لا تشارك الدول فيه على قدم المساواة. ويشكل اعتماد مجلس الأمن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مثلاً على ذلك الاتجاه.

ولا يملك بلدنا أسلحة كيميائية، لكن لدينا مجمعا كبيرا للصناعات الكيميائية والبتروكيميائية. ولذلك، يتعين علينا تقديم بيانات سنوية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن استيراد بعض المنتجات الكيميائية واستكشافها وبيعها بحكم كونها منتجات لها استخدامات محددة. بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، قدمنا إلى المدير العام لتلك المنظمة بيانات أعدتها وزارة الصناعات الخفيفة والتجارة. ونود التأكيد على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قامت بمهمتها التفتيشية الأولى في فتزويلا في الفترة الواقعة بين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وجرت أنشطة التحقق في مجمع إل تابلاثو البتروكيميائي، وكان تقرير المفتشين إيجابيا.

وامتثلت جمهورية فتزويلا البوليفارية أيضا لأحكام المادة ٤ من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أكملنا تدمير ١٨٩ ٤٧ لغما من ترسانات القوات المسلحة الوطنية، تاركين فقط كمية صغيرة للعمليات التدريبية. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قدمنا تقريرنا السنوي بشأن تنفيذ الاتفاقية للفترة من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويسهم بلدنا أيضا في عملية إزالة الألغام في أمريكا الوسطى عبر إرسال خبراء عسكريين إلى بعثة المساعدة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى. إضافة إلى ذلك، يسرنا أن نبلغكم أننا قمنا في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بإيداع صك انضمامنا إلى اتفاقية حظر أو تقييد

الوحيد لتجنب وقوع حرب نووية أو حادث نووي. ولهذا السبب نطمح إلى الوصول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى العالمية. ونؤيد المفاوضات بشأن صك متعدد الأطراف وملزم قانونا تلتزم القوى النووية بموجبه التزاما كاملا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول غير نووية، وبالتصرف وفق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي من خلال تقليص قوتها النووية حرصا على السلم والأمن الدوليين. وذلك أمر حاسم في عالم منقسم بين الدول التي تملك الأسلحة النووية والدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة ولكنها، إضافة إلى ذلك، تخلت عن تصنيعها وامتلاكها واستخدامها.

ونعتقد أن الدول الحائزة لأسلحة نووية يجب أن تنفذ التدابير العملية الثلاثة عشر الرامية إلى نزع السلاح العام والكامل والمذكورة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة، عام ٢٠٠٠ وأن تمثل لتلك التدابير وأن توقف برامج تطوير أسلحة نووية جديدة. وفي الوقت نفسه، فإننا ندافع عن حق البلدان غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن فتزويلا تسهم فيها من خلال إقامة محطتين لرصد الاهتزازات على أراضيها وذلك كجزء من نظام الرصد الدولي التابع للنظام العالمي للتحقق المنشأ بموجب ذلك الصك.

غير أننا، نود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء المبادرات الخاصة بتزع السلاح وعدم الانتشار والتي برزت مؤخرا خارج سياق الأمم المتحدة، كمبادرة أمن الانتشار والمبادرة العالمية للحد من التهديدات اللتين أطلقتهما الولايات المتحدة الأمريكية عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي. وبالمثل،

تصنيع الأسلحة النارية وقطعها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها على نحو غير مشروع، استكمالا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي اعتمدت في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ (القرار ٥٥/٢٥٥). وواصلنا اتخاذ تدابير في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونؤكد مجددا تقديرنا لهذه الأداة الممتازة لمعالجة هذه المشكلة.

أما على الصعيد الإقليمي، فإننا نتمثل للقواعد المحددة في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، التي صدقنا عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وعلى الصعيد دون الإقليمي، نشارك في الفريق العامل التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والمعني بالأسلحة النارية، ومع الدول المنتسبة للسوق، ونؤيد قرار جماعة بلدان الأنديز ٥٥٢، الذي يحدد خطة الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وعلى الصعيد المحلي، اعتمدنا في عام ٢٠٠٢ قانونا لترع السلاح وقمنا بإعداد تشريع لحماية ورصد الترسانات ومستودعات الأسلحة والذخيرة. كما أن قانون فزويلا الجنائي ينص على عقوبة السجن لمدة ٥ إلى ٨ سنوات للذين يشاركون في تسويق واستيراد ونقل الأسلحة النارية غير المشروعة. وعلى أساس هذا التشريع، صادرننا وسحبنا من التداول أسلحة غير مشروعة وأتلفنا علانية من هذه الأسلحة ما مجموعه ٤٣ ٠٠٠ طن تقريبا. وقدمت عائدات بيع المادة المصهورة من تلك الأسلحة إلى مؤسسة لمساعدة الذين أصيبوا بأسلحة نارية.

استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وإلى بروتوكولاتها الأول والثاني والثالث.

ولا تملك جمهورية فزويلا البوليفارية قذائف تسيارية. لكننا، ودعما لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ملء الفراغ القانوني في ذلك المجال، وقّعنا على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وذلك في لاهاي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ويعتقد بلدنا أنه يجب إعلان الفضاء الخارجي إرثا مشتركا للإنسانية وأنه يجب على الدول أن تستخدمه للأغراض السلمية وأن تتقاسم مع الإنسانية الفوائد التي يمكن الحصول عليها منه في مجالات كالرصد البيئي وتحسين نظم الاتصالات السلوكية واللاسلكية. ونرى في المدار الثابت بالنسبة للأرض مصدرا طبيعيا محدودا معرضا للإشباع، وبالتالي يجب استخدامه على أساس مبدأ تيسير الوصول الرشيد والعادل أمام جميع البلدان. وفي هذا الصدد، أنشأنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وبشكل مؤقت، اللجنة الرئاسية الفنزويلية من أجل الاستخدام السلمي للفضاء بهدف دراسة وتقييم وصياغة المقترحات التي تمكننا من تقديم المشورة إلى المسؤولين الوطنيين في عملية صنع القرار في هذا المجال وفي إنشاء جهاز دائم يقوم بتوجيه الدولة وخدمتها في مجال الفضاء.

ويرى بلدنا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكتف أعمال العنف، وفي بلدان عديدة يعوق الجهود الرامية إلى حل الصراعات والمشاكل، مثل الجنايات بصورة عامة والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب. ولذلك، انضم بلدنا إلى الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة هذه المشكلة.

ونود أن نبرز هنا حقيقة أن جمعيتنا الوطنية ستّت في أيار/مايو من هذا العام قانونا يعتمد البروتوكول لمكافحة

تحت أية ذريعة على الإطلاق، وأن توقف فوراً أية أعمال من هذا النوع يجري القيام بها حالياً.“
(الفقرة ٢)

وفي تناول هذه المسألة، نُؤيد ما قاله ممثل كوبا مذكراً إيانا بالذكرى السنوية التاسعة والعشرين للعمل الإرهابي الذي هز الرأي العام العالمي - وهو على وجه التحديد تفجير طائرة الخطوط الجوية الكويتية التي كانت مليئة برياضيين شباب بعد أن غادرت فترويلا. وأحد الذين ارتكبوا هذا العمل، لويس بوسادا كاريلز، وهو فترويلي، يقيم الآن في الولايات المتحدة. ونأمل أن تسلمه حكومة الولايات المتحدة لفترويلا، كما طلبنا، ليتسنى تقديمه للعدالة ويُحاسب على الجريمة التي ارتكبها قبل ٢٩ عاماً.

وفضلاً عن ذلك، نود أن نُنبه المجتمع الدولي لظهور نظريات جديدة تنطوي ضمناً على استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وكذلك الاستخدام التكتيكي لهذه الأسلحة، في ظروف صراع غير متوازن، لقمع الانتفاضات الشعبية الجماهيرية. ومن بين أنواع هذه الأسلحة الجديدة باهتمامنا التطورات الأخيرة المتعلقة بفيروس الأنفلونزا الإسباني، الذي هاجم العالم في عام ١٩١٨، والذي يشبه إلى حد غير عادي أنفلونزا الطيور، وبتأثيراته الضارة التي يمكن أن تتحوّل لاستخدامات عسكرية.

وستواصل جمهورية فترويلا البوليفارية إعلان التزامها بالسلم، وستواصل مشاركتها النشطة في إطار منظومة الأمم المتحدة وفي ميدان نزع السلاح والأمن الدولي إلى أن يتحقق قيام عالم متعدد الأقطاب يأتي بعالم أكثر أماناً وسلاماً ورحاءً لشعوبنا.

وفضلاً عن ذلك، يود بلدنا أن يشدد على أن الذخيرة جزء لا يتجزأ من مشكلة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها واستخدامها على نحو غير مشروع، ولذلك، فإن التدابير المتخذة لمكافحة استخدام هذا النوع من الأسلحة لن تكون كافية إلا إذا شملت الذخيرة.

وبالنسبة لإلقاء النفايات النووية أو النفايات المشعة وما لها من عواقب وخيمة على البيئة وسلامة الإنسان، ترى فترويلا أن من الأساسي تطبيق ما أحرز من تقدم علمي وتكنولوجي في إطار نزع السلاح والأمن الدولي دون إضرار بالبيئة، وأن يسخر هذا التقدم للإسهام بفعالية في التنمية المستدامة. ونؤيد نقل وتبادل آخر ما تحقق من معرفة فنية وعلمية، لا بالنسبة للمعرفة المتعلقة بتزاع السلاح فحسب، بل أيضاً بالنسبة للمعرفة التي يمكن أن تسهم في التصدي للأخطار الأمنية.

أخيراً، تود جمهورية فترويلا البوليفارية أن تؤكد علانية مرة أخرى خطر إرهاب الدولة الواضح واليومي الذي يهدد الآن الأمن الدولي. وهذا الخطر معترف به من حيث المفهوم في الأمم المتحدة من خلال قرار الجمعية العامة ١٥٩/٣٩، المتخذ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، والذي ينص على أن الجمعية العامة "تدين إدانة قاطعة سياسات وممارسات الإرهاب في العلاقات بين الدول كأسلوب في التعامل مع الدول والشعوب الأخرى" (الفقرة ١).

و "تطالب جميع الدول ألا تقوم بأية أعمال تهدف إلى التدخل والاحتلال العسكريين، أو إلى تغيير أو تقويض النظم الاجتماعية - السياسية للدول بالقوة، أو إلى زعزعة استقرار حكوماتها والإطاحة بها، كما تطلب منها، بصورة خاصة، ألا تشرع في أية أعمال عسكرية لتحقيق تلك الغاية

المتعذر عليها النهوض بولايتها المتمثلة في مناقشة قضايا نزع السلاح. ومما زاد الأمور سوءاً، أن موضوع نزع السلاح والأمن الدولي قد غاب غياباً واضحاً كل الوضوح من نتائج قمة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وتدل هذه التطورات على مدى خطورة الجمود الذي عدنا إليه، وينبغي أن تنبهننا إلى ضرورة اتخاذ إجراء في هذا الصدد. ويجب أن نقترح سبلاً لفهم على نحو أفضل وتعاون على نحو أفضل ليتسنى لنا تحقيق نتائج أفضل في استخدام الآلية المتاحة لنا. فالمشاكل الأمنية التقليدية والجديدة في مجالات الحد من التسليح ونزع السلاح وعدم الانتشار تستحق اهتماماً متساوياً. وليتسنى لنا التغلب على هذه المشاكل، يتعين علينا قطع التزامات جديدة على أنفسنا والسماح بمزيد من الوقت وبذل مزيد من الجهود من أجل ذلك. ومن واجبنا أن نكرس أنفسنا لعمل كل ما هو ضروري لتحقيق هذه الغاية، ومن واجب الأمم المتحدة توفير القيادة اللازمة.

وتتجسد الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الرؤية الجديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة التي قدمتها الترويج باسم البلدان السبعة. وهي تمثل التزاماً شاملاً وتحقق توازناً جاء في الوقت المناسب قد يؤدي إلى الانطلاق في حوار جديد يشجع على تحقيق توافق آراء في هذا الصدد.

كما أن ميدان الأسلحة التقليدية يستحق اهتمامنا الكامل وتضافر جهودنا. وعلى المدى القصير، نتطلع إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦. فهذا المؤتمر سيأتي فرصة جديدة للعمل على أساس متعدد الأطراف للمواءمة بين

مرة أخرى، أتمنى لكم يا سيدي النجاح في أداء عملكم على رأس اللجنة الأولى، ونقدم لكم تعاوننا في أداء هذا العمل.

السيدة بونيا غالبو دي كيروز (غواتيمالا)

(تكلمت بالإسبانية): اسمحو لي أن أتقدم لكم يا سيدي بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورة الجمعية العامة هذه. ونتقدم بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين. ونشكر وفد الأرجنتين على بيانه المفصل، الذي أدلى به باسم مجموعة ريو، ونؤيده تأييداً تاماً. إلا أن وفدي يرى أن الوقت مناسب الآن لإبداء ملاحظات إضافية بشأن بعض النقاط التي نعتقد أنها مهمة.

تُعقد اجتماعاتنا هنا في اللجنة الأولى في وقت يوفر أفضل فرصة. فهي تعقد في وقت أوشك فيه عام على الانتهاء، وخيمت فيه على الأفق إلى حد كبير مشاكل نزع السلاح وعدم الانتشار، ولكن دون أن تتحقق فيه توقعات المجتمع الدولي في هذا الصدد. ونشهد شللاً تجسد في عملنا وفي تعذر التوصل إلى مواقف قائمة على أساس توافق في الآراء. والخلافات الواضحة في المفاهيم والأولويات والنهج تجاه الأمن ألفت بظلالها على طموحنا الأساسي، المتمثل في استخدام الجمعية العامة استخداماً كاملاً وفعالاً سلطاتها المخولة لها بموجب أحكام الفقرة ١ من المادة ١١ من الميثاق - المتعلقة على وجه التحديد بالمبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح.

وشهد هذا العام أكثر من فرصة ضُيعت في هذا الميدان. فقد فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اعتماد وثيقة ختامية مضمونية تجسد تصميمنا على مكافحة استخدام وانتشار الأسلحة النووية، وتتضمن التزاماً لا لبس فيه بإزالتها. ومرة أخرى، لم تتمكن هيئة نزع السلاح حتى من وضع برنامج عمل، مما جعل من

٢٠٠٦ استعداداً للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لزع السلاح. ونثق بأننا سنحقق أقصى الفائدة من ذلك.

وختاماً، نود أن نتقدم بالشكر إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ما أبداه من استعداد لمساعدة غواتيمالا في تدمير أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بموجب برنامج عمل ٢٠٠١.

السيد شيين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز أن آخذ الكلمة نيابة عن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان): إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، وبلدي، ميانمار.

في البداية، أود أن أتقدم بالتهنئة الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجنة الأولى. ويسعدنا أن نرى دبلوماسياً مرموقاً من منطقتنا يترأس هذه اللجنة الهامة. ونحيي كذلك أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم كامل تعاون ودعم وفود الرابطة.

وبينما نرحب بالاجتماع العام رفيع المستوى الذي اختتم أعماله مؤخراً، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن وثيقته الختامية لم تتضمن أي إشارة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. ونأمل أن عملية المتابعة للوثيقة الختامية ستعقد في إطار من الشفافية والشمول والعضوية المفتوحة للجميع.

وبلدان الرابطة تؤكد مرة أخرى دعمها لفتوى محكمة العدل الدولية التي أصدرتها بإجماع الآراء بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، بشأن وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى إبرام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، ما زالت دول الآسيان تؤيد مشروع القرار الذي تقدمه

مصالحنا المتباينة ويركز الاهتمام على مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤثر علينا جميعاً.

وغواتيمالا تتشاطر الرأي القائل بضرورة تعزيز برنامج العمل ٢٠٠١ من خلال وضع قواعد دولية فعالة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تهدف في النهاية إلى تعزيز الأمن العالمي. وفي هذا الصدد، نتشاطر الأسف شبه الجماعي إزاء محدودية نطاق الصك الدولي الذي تم إبرامه مؤخراً بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي لا يلبي طابعه ولا مقاصده احتياجات البلدان الأشد تضرراً. وكنا نأمل أن يكون ذلك الصك مكماً للالتزامات التي أخذناها على عاتقنا بالفعل في إطار اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. ومع ذلك، فإننا نتطلع إلى أن يكون بمقدورنا تصحيح هذا الوضع في وقت لاحق. وعلينا أن نعمل جاهدين من أجل التوصل إلى نتائج أفضل على أساس الأحكام الأخرى في برنامج العمل، التي لم يُضطلع بها بعد رغم أهميتها النطاق.

وغواتيمالا تكرر التأكيد على دعمها الكامل لاتفاقية أوتاوا والتنفيذ الفعال لبرنامج عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. والاجتماع المقبل الذي سيعقد في زغرب، سيوفر لنا فرصة للتأكيد مجدداً على التزامنا بالحفاظ على المقاصد الإنسانية للاتفاقية.

وتؤيد غواتيمالا رأي من يعتقدون أن ثمة حاجة إلى نهج جديد للأمن الجماعي على مستوى العالم. وهذا النهج من شأنه أن يسمح لنا بالتغلب على الصعوبات التي نواجهها لدى محاولتنا الاستجابة بطريقة فعالة للتحديات القديمة والجديدة للأمن الدولي. وسوف تسنح لنا فرصة لاستعراض هذا النهج الجديد خلال الاجتماعات المقرر عقدها في عام

إظهار عزمها السياسي للتغلب على الاختلاف في وجهات نظرها، والعمل المتضامن من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في ميادين نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونرحب بالنتائج الإيجابية لمؤتمر استعراض عام ٢٠٠٠. وترحب بلدان الآسيان أيضاً بالالتزام الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به كل الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. ونؤكد مجدداً أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد المطلق ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك، فإننا نطالب مرة أخرى بالتنفيذ الكامل والفعال للخطوات العملية المحددة في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، نؤكد على اقتناعنا بوجود ضرورة ملحة لاتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وما زلنا نرى أن أفضل وسيلة لمعالجة الشواغل المتعلقة بانتشار القذائف هي من خلال التوصل إلى اتفاقات تفاوضية متعددة الأطراف وشاملة وغير تمييزية. وسنعمل يداً بيد مع الدول الأعضاء الأخرى للإسهام في مساعي الأمم المتحدة لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها من خلال تحديد المجالات التي يمكن تحقيق توافق في الآراء بشأنها، بما في ذلك إنشاء فريق خبراء حكوميين بشأن القذائف في عام ٢٠٠٧.

ونحيط علماً بقرار المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بضرورة أن تجتمع الدول

ماليزيا كل عام والذي يؤكد على هذه الفتوى الهامة، وتنوي المشاركة في تقديمه.

وعلى مدى سنين عديدة، شاركت بلدان الآسيان في تقديم مشروع القرار السنوي، الذي تقدمه بلادي، ويطلب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتوقف فوراً عن التحسين النوعي للرؤوس النووية ووسائل إيصالها أو تطويرها أو إنتاجها أو تكديسها. ويشكل هذان المشروعان جزءاً من إسهامات أعضاء الآسيان في قضية نزع السلاح. وهذا العام، ستعاود ماليزيا وميانمار تقديم مشروع القرارين، بدعم من الآسيان ومقدمين آخرين. ويجدوننا وطيد الأمل أن يحظى القراران بدعم أوسع ويعدد متزايد من المقدمين.

وما فتئت بلدان الآسيان تؤكد على أهمية تحقيق هدف الالتزام عالمياً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار النووي. ونؤكد مناشدتنا للدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود إضافية نحو القضاء على جميع الأسلحة النووية.

ونرحب بالإعلان الختامي للمؤتمر الرابع لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في نيويورك خلال الأسبوعين الماضيين، كما نرحب بالإجراءات الرامية إلى التكبير ببدء نفاذه. ونشدد أيضاً على أهمية الإجراءات الملموسة الاثني عشر التي اعتمدها المؤتمر السابق المنعقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وكبلد تضرر بشدة من جراء أمواج سونامي في نهاية العام الماضي، يسرنا أن نرى مبادرة استخدام نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية استخداماً يحقق فوائد علمية ومدنية، بما في ذلك التحذير المبكر من أمواج سونامي.

ونأسف لأن مؤتمر ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو، لم يحقق أي نتائج ملموسة. ونحث كل الأطراف المعنية على

لاسيما الإزالة الكاملة لكل أسلحة الدمار الشامل، التي نعتقد بأن المجتمع الدولي يجب أن يوليها اهتماما كافيا.

ونعرب عن خالص تقديرنا لحكومة المكسيك على استضافة مؤتمر الدول الأطراف في معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، الذي عُقد في تلاتيلولكو من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ونرحب بالإعلان المعتمد في ذلك المؤتمر، ونحن مقتنعون بأن التدابير التي يتضمنها يمكن أن تؤسس لتعزيز نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن تسهم في عمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار، لا سيما في تقييم أساليب التعاون لتحقيق الهدف العام المتمثل في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد نجحت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وبدأ نفاذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧. ومرفق بالمعاهدة بروتوكول لانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولكي تدخل المعاهدة مرحلة التشغيل وتكون فعالة، من الضروري أن توقع الدول الحائزة على الأسلحة النووية على هذا البروتوكول في موعد مبكر. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد الصين للتوقيع على البروتوكول. والدول الأطراف في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا ترحب بالبادرة الصينية وتعيد تأكيد رغبتها في أن ترى كل الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية توقع على هذا البروتوكول.

بالنظر إلى الأحداث السريعة والمتلاحقة التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين، نعيد تأكيد تأييدنا لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، بمشاركة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونعيد أيضا

الأطراف سنوياً استعداداً للمؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٦، على أن يعقد اجتماع للخبراء قبل كل اجتماع سنوي.

ونرحب بانعقاد الاجتماع السنوي الثاني للدول الأطراف في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ونحثها على مواصلة تطوير قدراتها الوطنية للرد والتحقيق وتخفيف الآثار فيما يتعلق بالأمراض المعدية والمتعمدة. كما نرحب بانعقاد الاجتماع الثالث للخبراء من الدول الأطراف في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ونثني على جهودهم لوضع وتنفيذ مدونة قواعد للسلوك بغية منع استخدام العلم بشكل متعمد أو عارض في أغراض منافية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

كما نخطط علماً بانعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ونؤكد مرة أخرى التزامنا بأحكام نظام التحقق الخاص بهذه الاتفاقية. ونشدد أيضاً على أهمية التوصل بصورة عاجلة إلى حل للمسائل العالقة بغية التمهيد لتنفيذ ناجح وكامل وغير تمييزي للاتفاقية.

وتحيط بلدان الرابطة علماً مع التقدير بالنتيجة الطيبة للاجتماع الثاني للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

ونرحب باتجاه النية إلى اعتماد صك دولي خلال الدورة الستين للجمعية العامة لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الوقت المناسب وبصورة يوثق بها. ونعتقد أن اعتماد هذا الصك يتصل على نحو وثيق بجهود أخرى في مجال نزع السلاح،

السلاح وإصرارنا على مزيد من التعزيز لتعددية الأطراف في ذلك الصدد.

لقد بات الأمر الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى بالنسبة إلينا، نحن المجتمع الدولي، لأن نسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وأن نضعف جهودنا للوفاء بالتزامنا بهدف التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ومرة أخرى نعيد التأكيد، نحن بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا، على التزامنا بالعمل التعاوني لتحقيق تلك الأهداف بوصفها أمرا على أقصى درجة من الأولوية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

تأييدنا لضرورة عقد هذه الدورة من أجل استعراض وتقييم تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وإعادة تأكيد مبادئها وأولوياتها.

وما زالت بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا تولي أهمية خاصة لجهود بناء الثقة بين بلدان المنطقة. ولقد قام المنتدى الإقليمي للرابطة باتخاذ تدابير ملموسة ومخلصة لتعزيز الأمن الإقليمي عن طريق مبادرات مختلفة. وقد رحب منتدى الرابطة الإقليمي أيضا بتعزيز عمليات الحوار بين الأديان التي تهدف إلى النهوض بالتفاهم والثقة المتبادلين بين شعوب المنطقة.

ويسعدنا أن المنتدى الإقليمي قد أعرب أيضا عن تقديره لمقاصد ومبادئ معاهدة التفاهم والتعاون في جنوب شرقي آسيا، التي يمكن أن تكون مدونة سلوك هامة جدا لتنظيم العلاقات بين الدول في المنطقة وتعزيز التعاون والتفاهم والصداقة داخل الرابطة وفيما بين الرابطة ومشاركين آخرين في منتدى الرابطة الإقليمي. كما نرحب بانضمام منغوليا ونيوزيلندا إلى المعاهدة، مؤخرا، وبي إعلان أستراليا في تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ نيتها الانضمام إلى المعاهدة.

ونعيد تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح. ولكن استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح يوجب أملنا ويسبب لنا القلق ونلاحظ مع الأسف أن مؤتمر نزع السلاح مازال عاجزا عن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله في دورته لعام ٢٠٠٥. ونأمل أن تبرهن الدول المعنية على التزامها بعملية نزع السلاح وأن تظهر الإرادة السياسية للتغلب على ذلك الجمود والتوصل إلى حل ودي في المستقبل القريب.

ونجدد مرة أخرى التزامنا بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة هامة لمتابعة وتحقيق أهدافنا المشتركة في مجال نزع